

## سكان سلطنة عمان دراسة ديمغرافية

د. فتحي محمد أبو عيانه \*

### مقدمة :

تقع سلطنة عمان في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية بين دائرتي عرض  $١٦^{\circ}$  و  $٢٠^{\circ}$  شمالا وخطي طول  $٥١^{\circ}$  و  $٥٩^{\circ}$  شرقا ، وتبلغ مساحتها حوالي ٣٠٠.٠٠٠ كم وبسكان يقدر عددهم بنحو المليون نسمة ، ورغم مساحتها غير الكبيرة فانها تنقسم الى بيئات متباينة ، فنحو خمس هذه المساحة سهول ساحلية ومناطق جبلية يتركز بها السكان ، اما النسبة الباقية فهي صحراء ومرتفعات جبلية مقفرة خالية او شبه خالية من السكان ، وأبرز سماتها التضاريسية مرتفعات الحجر — والتي تعرف بجبال عمان — وهي تمتد من شبه جزيرة مسندم في الشمال وحتى رأس الحد في الجنوب والجنوب الشرقي ، وأعلى مناطق هذه المرتفعات كتلة الجبل الأخضر والتي يربو ارتفاعها في المتوسط على ٢٥٠٠ متر ، وهي تفصل بين مرتفعات الحجر الشرقية والحجر الغربية ، والتي تنحدر انحدارا تدريجيا نحو الجنوب والغرب في سهول صحراوية واسعة ( شكل رقم ١ ) .

وفي أقصى جنوب عمان يوجد اقليم ظفار ويتميز بجباله الأقل ارتفاعا من مرتفعات الحجر ، والتي تعرف بجبال القراء ، وهي تبدو على هيئة حافة تقطع السهل الضيق المطل على بلدة صلالة ، ويصل ارتفاع بعض هذه الجبال الى حوالي ١٢٠٠ مترا .

أما في أقصى شمال البلاد فتوجد منطقة منعزلة ذات مظهر جبلي وعرة تعرف برأس مسندم ( روس الجبال ) ، ويفصلها عن بقية عمان — قطاع أرضي تابع لدولة

\* استاذ الجغرافيا بكلية الاداب — جامعة الاسكندرية — مصر

الإمارات العربية المتحدة ، ويتحكم رأس مسندم في مضيق هرمز الاستراتيجي ، وهو مدخل الخليج العربي وممر معظم النفط المصدر من دوله الى الخارج .

ويعد سهل الباطنة واحدا من أهم السهول الساحلية ليس في عمان فقط بل في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية كلها ، ويمتد محصورا بين سلسلة جبال عمان وخليج عمان بامتداد يصل الى نحو ٢٧٠ كيلو مترا وباتساع يتراوح بين ١٠ — ٣٠ كيلو مترا ، وهو القلب الزراعي لسلطنة عمان وان كانت الأراضي الزراعية به محدودة في شريط ضيق قلما يزيد على ثلاثة كيلو مترات بجوار الساحل ، وقد نشأت على ساحله المراكز العمرانية الهامة التي تقوم بالزراعة والصيد معا . وتنتهي اليه مجموعة من الأودية التي تنحدر من مرتفعات الحجر والتي يمثل بعضها أهمية كبرى في اتصال سهل الباطنة بالمناطق الداخلية كما تتبعثر بها بقع زراعية وبعض مراكز العمران الصغيرة .

ويعد وادي سمائل أكبر هذه الأودية وأهمها ، وهو ينحدر شرقا نحو خليج عمان مقسما مرتفعات الحجر الى قسمين : الحجر الشرقية والحجر الغربية ، ويعيش أغلب السكان في الأودية التي تنحدر من هذه الجبال خاصة حول الجبل الأخضر — وفي سهل الباطنة كما سبق القول .

ومناخ عمان حار وجاف ، فيصل متوسط حرارة فصل الصيف الى نحو ٤٠° مئوية ونادرا ما تقل عن ١٥° مئوية في فصل الشتاء ، كما ترتفع الرطوبة ارتفاعا كبيرا في السهول الساحلية ، والأمطار قليلة تتباين في كميتها من ٤٠ مليلترا الى ١٢٠ مليلترا ، وتزداد الأمطار في مرتفعات الحجر في عمان الشمالية وكذلك في مرتفعات ظفار في الجنوب ( صلالة ١٢٠ مليلترا في السنة ) ، وهذه الأمطار رغم قلتها الا انها المصدر الرئيسي للمياه الجوفية والتي توجه بدورها العمران والزراعة في عمان .

### البيانات السكانية :

تعد عمان واحدة من الدول القليلة في العالم التي لم تأخذ تعدادا سكاني على الإطلاق (١) ، كما لا تتوافر بها بيانات حيوية عن المواليد والوفيات ، ويشكل ذلك بالضرورة قيودا كبيرا على الدراسة الديموغرافية لسكان هذه الدولة ، ويصبح التحليل الديموغرافي رهنا بتقديرات قامت بها هيئات دولية ومسوح قامت بها الحكومة العمانية ، وتخضع هذه التقديرات للمبالغة بالزيادة حيناً أو بالنقص أحيانا ، بل ولا تتفق في معظم الأحوال فيما تصل اليه من نتائج سواء في الحجم السكاني ومكوناته أو التركيب الديموغرافي وعناصره .

ولم يبدأ اهتمام عمان بتوفير البيانات والاحصاءات اللازمة لعملية التنمية والتخطيط الا منذ أوائل السبعينات — وكان ذلك مواكبا للتغير الكبير الذي شهدته السلطنة ودخولها مرحلة جديدة تماها تهدف الى تطويرها وتغيير النمط الاقتصادي التقليدي الذي عاشت فيه فيما قبل سنة ١٩٧٠ ، وقد بدأت الحكومة في سبتمبر ١٩٧٢ بإنشاء مجلس أعلى للتنمية والتخطيط الاقتصادي ونشرت أول مجموعة من الكتب الاحصائية السنوية بواسطة دائرة الاحصاءات الوطنية ، وفي نوفمبر ١٩٧٤ اجرت الحكومة — بمساعدة الأمم المتحدة — مسحاً اجتماعياً ديموграфияياً لخمسة مدن هي مسقط ومطرح وصور وصحار ونزوى . وفي الفترة ١٩٧٩/٧٧ اجرت مسحاً آخر في إحدى عشرة ولاية ، ولكن نتائجها لم تنشر حتى الآن ، ثم تكونت هيئة الاحصاءات الوطنية ولجنة التعداد القومي لاجراء تعداد للسكان والمساكن أعلن عن اجرائه سنة ١٩٨١ .

وعلى العموم — فان عملية التنمية والتطوير التي شهدتها عمان تكاد تكون قد بدأت من الصفر ، وكذا البيانات تقريبا . وستأخذ هذه العملية وقتا ليس بالقصير حتى تؤتي ثمارها في التغير الديموغرافي للبلاد ، وان كان من الملاحظ ان ايقاع هذه العملية أسرع في خطاه من بعض الدول الأخرى .

### عمان بين دول الخليج العربي :

تهدف هذه الدراسة الى محاولة تحديد الكيان الديموغرافي لسلطنة عمان في ضوء المتاح من البيانات والتي تتمثل كلها في تقديرات مختلفة يمكن بعد دراستها ومقارنة نتائجها بدول مجاورة ذات بيانات دقيقة في خوض الخليج العربي ان تظهر ملامح الصورة السكانية وأبرز مميزاتها الديموغرافية .

**وتتشابه سلطنة عمان في كثير من الوجوه الديموجرافية مع دول الخليج الأخرى :** الكويت والبحرين وقطر والامارات العربية ، وتكمن أبرز مظاهر التشابه في الحجم السكاني الصغير نسبيا ( جدول رقم ١ ) ، كما تتشابه معها في مكونات النمو الطبيعي الى حد كبير خاصة مستويات الخصوبة العالية وان كانت الوفيات في بعض الدول الخليجية — كالكويت — قد وصلت الى حدود دنيا تجعلها مساوية لكثير من الدول المتقدمة .

كذلك فقد ارتبط النمو الديموغرافي في عمان في العقد الأخير بتغير اقتصادي مفاجئ ترتب على استخراج البترول واستثمار عوائده في أحداث تغيرات مادية ملموسة في المجتمع ، حولت عمان الى دولة جذب سكاني بعد أن كانت بيئة طاردة من قبل ، وقد ظل العمانيون فترة طويلة يكونون أساسا هاما للأيدي العاملة في الدول النفطية الأخرى التي سبقتها في استخراج النفط واستغلال عوائده مثل

الكويت والبحرين وقطر والمملكة العربية السعودية ، ولكن يبدو أن تيارات الهجرة المرتدة الى عمان أصبحت تفوق الهجرة المغادرة الى الخارج والتي ما زالت تجذبها الأجور العالية والفرص المتاحة للعمل في الدول النفطية المجاورة .

على أن سلطنة عمان تختلف عن دول الخليج — باستثناء السعودية — في ضخامة مساحتها نسبيا فهي تصل الى نحو ثلاثة أمثال مساحة دولة الإمارات العربية وثلاث عشرة مرة قدر مساحة الكويت ونحو عشرين مرة قدر مساحة البحرين أو قطر ، وقد ارتبط بذلك تباين بيئي في أقاليم عمان المختلفة فهي تتميز بسهل ساحلي كثيف السكان تتركز به مراكز عمرانية هامة ، ومن ناحية أخرى فالمرتفعات الجبلية في سلسلة جبال عمان تحظى بأهمية كبيرة في توزيع السكان حيث تسود بها المراكز العمرانية المختلفة كما سنتبين فيما بعد .

أما أبرز مظاهر التباين بين عمان وجاراتها في الشمال والغرب فتتمثل في أن سكانها قد ولوا وجوههم مبكرا شطر البحر وتشابهوا في ذلك مع أقرانهم في جنوب غرب الجزيرة العربية ( الحضارمة ) ، وكان لهذا التوجه البحري أثره المبكر في اختلاط العمانيين بغيرهم من الشعوب ، ونقل الثقافة العربية الى أقاليم بعيدة وصل اليها العمانيون في جنوب آسيا وفي شرق أفريقيا .

ومن مظاهر الاختلاف الأخرى ان التنمية في عمان حديثة العهد للغاية ترجع بالكاد الى سنة ١٩٧٠ ، حتى انه يمكن اعتبار هذه السنة فاصلا بين عهدين : أحدهما قديم وصف بالتخلف والجهود والآخر حديث شهد بداية التحول نحو التحديث ، ذلك لان عمان منذ ذلك التاريخ بدأت مرحلة تغيير جذري لوضع اسس تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة ، وقد تجلت ملامح التغيير في الاهتمام بالتعليم والصحة فأقيمت المدارس والمستشفيات وأنشئت بعض الطرق الهامة وتم تجهيز

جدول رقم (١) الحجم الساسي والسكاني لسلطنة عمان مقارنا ببعض دول الخليج العربي الأخرى

| الدولة                   | المساحة بالكيلومتر المربع | حجم السكان | التاريخ    |
|--------------------------|---------------------------|------------|------------|
| عمان                     | ٢١٢ر٤٥٧                   | ٩١٩ر٠٠٠    | تقدير ١٩٨١ |
| الإمارات العربية المتحدة | ٨٣ر٦٠٠                    | ١ر٠٤٠ر٢٧٥  | تعداد ١٩٨٠ |
| قطر                      | ١١ر٤٠٠                    | ٢٤٨ر٠٠٠    | تقدير ١٩٨١ |
| البحرين                  | ٦٢٢                       | ٣٥٨ر٨٥٧    | تعداد ١٩٨١ |
| الكويت                   | ١٧ر٨١٨                    | ١ر٤٦٤ر٠٠٠  | تقدير ١٩٨١ |
| المملكة العربية السعودية | ٢ر١٤٩ر٦٩٠                 | ٩ر٣١٩ر٠٠٠  | تقدير ١٩٨١ |

U.N.: Demographic Yearbook, 1981. Table 3, p. 169.

المصدر :

المواني الساحلية ووضعت خطة للتنمية الزراعية والبحث عن المعادن في انحاء السلطنة .

### تقدير عدد السكان :

ظلت عمان حتى منتصف الستينات بعيدة عن مصاف الدول المنتجة للبترول في الشرق الاوسط ، وظلت حتى ذلك التاريخ تنصف باقتصاد معاشي راكد وبمجتمع تقليدي متخلف ربما اكثر مما كان سائدا في أية منطقة أخرى بشبه الجزيرة العربية ، وقد ارتبط بذلك استمرار عزلة عمان لأسباب عدة منها موقعها الهامشي وتخلف نظم الحكم السابقة بها وعدم محاولة تطوير البلاد ، ومن هنا انتفت أية جهود لجمع بيانات سكانية او احصائية مفيدة يمكن ان تسهم في الوصول الى تقديرات لخصائص انسان من قبل .

وقد تباين تقدير حجم السكان تباينا كبيرا في اواخر الستينات من نصف مليون نسمة الى ثلاثة ارباع المليون ، وقد شهدت السلطنة اجراء بعض المسوح المستقلة باستخدام خرائط حديثة مستخرجة من صور جوية ، وذلك بالاضافة الى اجراء بعض الدراسات الحقلية لاختبار النتائج ، وقد تمخضت هذه الجهود عن تقدير عدد السكان برقم يتراوح بين ٤٠٠.٠٠٠ الى ٥٠٠.٠٠٠ نسمة ، كما اجرى اول مسح اقتصادي لعمان في سنة ١٩٧١ قسدر عدد السكان برقم متوسط بين الرقمين السابقين اي بنحو ٤٥٠.٠٠٠ نسمة وذلك يتناقض مع تقديرات الحكومة التي قدرت السكان بنحو ٧٥٠.٠٠٠ نسمة بل ووصلت بالتقدير الى ١.٥ مليون نسمة « وذلك لاغراض التخطيط » اما اول فريق للبنك الدولي في عمان في سنة ١٩٧٢ فقد اقترح رقما هو ٦٠٠.٠٠٠ نسمة لسكان البلاد ، ومنذ ذلك التاريخ اخذ بهذا الرقم في كثير من الوثائق والكتب السنوية التي تنشرها الوكالات الدولية واعتبر أساسا للتقديرات التالية وفق معدلات محددة للنمو تدور حول ٣٪ سنويا ، ووصل هذا التقدير الى ٩١٩.٠٠٠ نسمة سنة ١٩٨١ .

### نمو السكان :

لا جدال في أن الحديث عن النمو السكاني — في ظل عدم وجود تعدادات سكانية — يصبح أمرا صعبا للغاية وقائما على تقديرات ذاتية تتباين في تحديدها لعدد السكان ليس على امتداد فترة زمنية طويلة بل ربما في السنة الواحدة ، ولذا يجد الباحث نفسه امام حدود دنيا وحدود قصوى في آن واحد ، وربما يكون من الأسلم أن يكون التقدير المتوسط لهذه الحدود هو انسب التقديرات التي يمكن أن يعول عليها ( جدول رقم ٢ ) .

ورغم التباين في التقديرات فإنه يمكن القول باطمئنان أن سكان عمان دار عددهم حول نصف المليون نسمة وذلك على امتداد النصف الاول من القرن العشرين ، وقد قدر أن معدلات المواليد الخام كانت تتساوى تقريبا مع معدلات الوفيات ويدور كلاهما حول رقم يتراوح بين ٥٠ - ٦٠ في الالف سنويا وترتب على ذلك ضالة معدلات التزايد الطبيعي للسكان ، ولما كانت الهجرة المغادرة ذات اثر ملموس حتى اواخر الستينات فمن المرجح أن أي ارتفاع في معدلات الزيادة الطبيعية الناجم عن انخفاض الوفيات قليلا ، كانت تعوضه هذه الهجرة الخارجة ، ومن ثم فإن معدلات النمو السكاني كانت قليلة جدا ولا تكاد تذكر (٢) .

جدول رقم (٢) تقديرات سكان سلطنة عمان

| السنة | التقدير | المعدل التقريبي للزيادة السنوية % | المصدر                                               |
|-------|---------|-----------------------------------|------------------------------------------------------|
| ١٩٠٨  | ٥٠٠,٠٠٠ | ؟                                 | لوريمر - دليل الخليج - الجزء الرابع والخامس - ص ٢٥٢٤ |
| ١٩٥٠  | ٣٩٠,٠٠٠ | ؟                                 | الأمم المتحدة World Pop. Prospects, 1973.            |
| ١٩٥٥  | ٤٣٧,٠٠٠ | ٢٣                                | المصدر السابق                                        |
| ١٩٦٠  | ٤٩٤,٠٠٠ | ٢٥                                | المصدر السابق                                        |
| ١٩٦٥  | ٥٦٥,٠٠٠ | ٢٧                                | المصدر السابق                                        |
| ١٩٧٠  | ٦٥٧,٠٠٠ | ٣١                                | Europa Yearbook 1975                                 |
| ١٩٧٢  | ٦٧٥,٠٠٠ | ٣٢                                | البنك الدولي للإنشاء والتعمير                        |
| ١٩٧٥  | ٧٦٦,٠٠٠ | ٣٢                                | الأمم المتحدة - المصدر السابق                        |
| ١٩٧٧  | ٨١٧,٠٠٠ | ٣٣                                | U.S. Bureau of the Census, 1977.                     |
| ١٩٧٩  | ٨٦٤,٠٠٠ | ٣٠                                | U.S. Bureau of the Census, 1979.                     |
| ١٩٨١  | ٩١٩,٠٠٠ | ٣١                                | U.N. Demographic Yearbook, 1981.                     |

واعتمادا على تقديرات السكان كما وردت في مصادر الجدول رقم ( ٢ ) فإنه يمكن تحديد مرحلتين رئيسيتين للنمو السكاني في عمان تفصلهما سنة ١٩٧٠ على وجه التقريب ، ففي المرحلة الاولى - وهي مرحلة ما قبل السبعينات كان المجتمع العماني شبه ثابت ديموغرافيا وان شهد زيادة سكانية طفيفة تولت الهجرة الخارجية تقليص تأثيرها في عملية النمو القومي ككل ، ويبدو ذلك واضحا في أن التقديرات السكانية - منذ بداية هذا القرن وحتى منتصف الستينات - كانت تراوح مكانها وتدور حول نصف المليون نسمة تقريبا ، وقد ارتبط ذلك الثبات الديموغرافي بركود اقتصادي وتخلف اجتماعي وهما سمة ميزت عمان ما قبل السبعينات ، ومن هنا كانت البلاد تعيش فيما يعرف بمرحلة النمو البدائي - وهي

أولى مراحل دورة الانتقال الديموغرافي التي مرت بها مجتمعات الخليج من قبل — وهي مرحلة تتصف بارتفاع كبير في معدلي المواليد والوفيات — ومن ثم لا ينجم عنهما سوى تزايد قليل في حجم السكان ، بل يتعرض المجتمع في هذه المرحلة لتناقص طبيعي ناتج عن ارتفاع معدل الوفيات عن معدل المواليد .

أما المرحلة الثانية — وهي مرحلة السبعينات وما بعدها — والتي تعيش فيها عمان حاليا — فقد تميزت بارهاصات التحول الديموغرافي ودخول عمان مرحلة التزايد السكاني المبكر — والذي تظل فيه معدلات المواليد على حالها من الارتفاع مع اتجاه هابط لمعدلات الوفيات خاصة وفيات الاطفال الرضع ، وقد بدأ معدل النمو في التزايد التدريجي حيث ارتفع من ٢٪ تقريبا سنة ١٩٥٥ الى ٣٪ سنة ١٩٧٠ ثم الى ٣٫٣٪ سنة ١٩٧٧ (٣) .

## مكونات النمو السكاني :

### ١ — التزايد الطبيعي :

رغم الغموض الذي يكتنف التحليل الكمي للعمليات الديموغرافية الحيوية في عمان ، فان من المتوقع ان تكون خصوبة السكان بها متشابهة مع الاقطار المجاورة ، ولكن يقلل من تأثيرها — في التزايد الطبيعي — سوء الاحوال الصحية السائدة في البلاد والتي تنعكس بدورها على تزايد مستوى الوفيات بعامة والاطفال الرضع بخاصة ، وقد قدر معدل المواليد بنحو ٥٠ في الالف سنة ١٩٧٥ ، ومعدل التكاثر الاجمالي بنحو ٣ والخصوبة الكلية بنحو ٧٫٣ في نفس السنة (٤) .

وقد اجتمعت التقارير التي كتبت عن الوضع الصحي في عمان بأنه سيء ، فعلى سبيل المثال لاحظت بعثة الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٧١ ان العادات المرتبطة بالحمل والولادة وتربية الاطفال ذات ضرر بالغ بالصحة ، كما تنتشر التراكوما والملاريا والدرن والدوسنتاريا والبلهارسيا والجذري وغيرها من الأمراض الطفيلية ، وذلك كله بالإضافة الى سوء التغذية .

ورغم ان الحكومة العمانية لم تعلن عن أية تقديرات لمعدلات الوفيات ، فقد لاحظت بعثة الأمم المتحدة ان معدلات وفيات الاطفال الرضع عالية جدا ربما وصلت الى حوالي نصف عدد المواليد الأحياء سنويا ، ومع ما قد يبدو من هذا الرقم من مبالغة الا أنه قد لا يبعد عن الواقع كثيرا حيث تعكس وفيات الرضع دائما مدى ما يقدمه المجتمع من خدمات صحية لأفراد ، ويدل هذا المستوى العالي جدا من وفيات الاطفال في عمان في اوائل السبعينات على مدى نقص الخدمات الصحية وتدني المستوى الصحي والاقتصادي وسوء التغذية في هذا المجتمع التقليدي الذي كان الموت يحصد نصف مواليد سنويا حتى أواخر الستينات .

وفي ديسمبر سنة ١٩٧٥ قدر معدل الوفيات الخام بحوالي ٢٧ في الالف ومعدل وفيات الرضع بنحو ٢٢٠ في الالف (٥) ، ولكن يبدو أن هذه المعدلات قد اعترها هبوط في اواخر السبعينات حتى ان اللجنة الاقتصادية لجنوب غرب آسيا (الاكوا) قد ذكرت في احدى نشراتها سنة ١٩٧٨ أن معدل الوفيات يقدر بنحو ١٩ في الالف (٦) ، كما قدرها المعهد القومي للدراسات الديموغرافية بفرنسا بنحو ١٧ في الالف سنة ١٩٨٣ (٧) .

وفي محاولة للوقوف على بعض مؤشرات الخصوبة والوفيات ، فقد اجرت دائرة الاحصاءات الوطنية بعمان في الثلث الاخير من سنة ١٩٧٤ - مسحاً لخمسة عشر قسماً من اقسام الولادة التابعة للمستشفيات والمراكز الصحية في السلطنة (٨) ، وقد تمخض البحث عن حقائق هامة ترتبط بالخصائص الديموغرافية المتعلقة بالخصوبة ، فقد تبين مثلاً أن متوسط سن المرأة عند زواجها الأول منخفض وصل الى ١٨ر٩ سنة ، وأن اكثر من ربع عدد النساء المترددات على المستشفيات والمراكز الصحية كن قد تزوجن قبل بلوغهن سن الرابعة عشرة ( مستشفى نزوى ٢٨٦٪ وبهلا ٢٨١٪ ورستاق ٢٥٪ ) وأن اكثر من ثلثي المترددات في بعض المراكز تزوجن قبل السابعة عشرة ( بهلا ٦٨٧٪ وتنعم ٦٨٣٪ ونزوى ٦٨٣٪ ) ، ومن هنا يبدو واضحاً شيوع الزواج المبكر بشكل حاد ويؤدي ذلك بدوره الى ارتفاع مستوى الخصوبة خاصة اذا ادركنا مدى انخفاض الحالة التعليمية لدى الاناث المتزوجات ، فلم تتعد نسبة معرفة القراءة والكتابة بينهن سوى ٢٥٪ فقط (٩) . بل يعتقد ان جميع الاناث تقريباً ممن بلغن ١٥ عاماً فأكثر هن من الأميات (١٠) .

ويمكن بصفة عامة تلخيص مكونات النمو الطبيعي لسكان سلطنة عمان على النحو التالي وفق تقديرات وضعتها هيئات متخصصة موثوق بها (١١) .

| المؤشر                                     | المتوسط ( الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ) |
|--------------------------------------------|-----------------------------------|
| معدل المواليد الخام ( في الالف )           | ٤٨٩                               |
| متوسط الخصوبة الكلية                       | ٧ر١                               |
| معدل الوفيات الخام ( في الالف )            | ١٨ر٦                              |
| معدل وفيات الاطفال دون السنة ( في الالف )  | ١٣٥ر٢                             |
| معدل الزيادة الطبيعية سنوياً ( في المائة ) | ٣ر٠                               |
| أمد الحياة عند المولد بالنسبة للذكور       | ٤٦ر٢                              |
| أمد الحياة عند المولد بالنسبة للاناث       | ٤٨ر٤                              |

## ٢ - الهجرة :

لعبت الهجرة دورا كبيرا في التاريخ الديموغرافي لسلطنة عمان ، وقد فاقمت في ذلك معظم دول شبه الجزيرة العربية ان لم يكن كلها ، وبدأ العمانيون الهجرة مبكرا مدفوعين بعوامل الطرد البيئي وبركبوا البحر نحو أقطار بعيدة في جنوب آسيا وفي شرق أفريقيا ، كما اتجهت بعض تيارات هجرتهم الى الاقطار العربية القريبة في منطقة الخليج ، والتنقل والارتحال سمة تقليدية في الحياة العمانية ويتميز بها قطاع كبير من الشعب العماني ، فبالاضافة الى تحركات الرعاة موسميا ، فان هجرة الريفيين بسبب الجفاف في بعض السنوات أو لأسباب قبلية أو سياسية تعد من الظواهر الهامة في العلاقة بين السكان وبيئتهم ، وأكبر حركة في تاريخ الهجرة العمانية من حيث عدد المهاجرين كانت الى شرق أفريقيا ، وكانت حركة استيطانية في واقع الامر خاصة في زنجبار التي خضعت فترة طويلة لسيطرة عمان .

ورغم عدم توافر بيانات يمكن الاعتماد عليها لتحليل ظاهرة الهجرة العمانية فان من الواضح ان الهجرة النازحة كانت السمة الغالبة لحركة السكان في مختلف الاقاليم العمانية ، واتجهت في معظمها نحو دول الخليج العربي عندما زاد الطلب بهذه الدول على الايدي العاملة ، وكانت الهجرة الى خارج البلاد من المنطقة الداخلية في عمان - بالغة الاهمية نسبيا فقد سببت الاحتكاكات السياسية الكثير من سفك الدماء في الداخل في فترات متعددة من حكم السلطان سعيد بن تيمور مما أدى الى هرب الكثيرين لتجنب القتال وحملات التأديب ، واتجهت هذه الهجرة في معظمها الى المملكة العربية السعودية وتعاضمت في الاربعينيات والخمسينيات وكانت تتكون أساسا من حركات اللاجئين وأصحاب المعتقدات السياسية المعارضة لحكومة مسقط (١٢) .

وقد تغيرت دوافع الهجرة من المناطق الداخلية بمرور الوقت وأصبحت دوافع اقتصادية بالدرجة الاولى ساعد عليها عوامل الجذب في دول الخليج من ناحية وعوامل الطرد في عمان التي كانت تعيش في مرحلة ركود اقتصادية من ناحية أخرى ، ومن هنا تعاضمت حركة الهجرة من هذه المناطق للعمل في السعودية وامارات الخليج في مجالات التنمية المتعددة خاصة صناعة البناء والتي تحتاج الى أعداد كبيرة من العمال غير المهرة .

أما حركة السكان المهاجرين من سهل الباطنة فلم يكن للدوافع السياسية فيها اثر كبير كما هي الحال بالنسبة للأقاليم الداخلية - وذلك لان الباطنة ظلت أرض سلام لعدة قرون وكانت الدوافع الاقتصادية هي الموجه للهجرة منها مبكرا خاصة الى شرق أفريقيا - ثم بعد ذلك الى الخليج .

الا أن من الحقائق الهامة في حركة الهجرة العمانية ، انه حتى السبعينات كانت الهجرة المتجهة من شمال عمان الى المملكة العربية السعودية والخليج تجري كلها بطريقة سرية بالرغم من ازدياد حجمها باستمرار ، وقبل النظام القائم حاليا — اعتبر كل من غادر عمان دون الحصول على التصاريح الخاصة النادرة — منفيًا بطريقة تلقائية — ولذلك لم يكن يستطيع العودة بطريقة مشروعة ، ومع ذلك كان الكثيرون يعودون الى عمان بوسائل متعددة (١٣) .

ولكن ابتداء من سنة ١٩٧٠ رفع الحظر عن السفر للخارج وصدر عفو عن كل المنفيين للعودة الى « عمان الجديدة » وبذلك خفت حدة الكثير من المشكلات المتعلقة بالعودة وبدأت أعداد العمانيين في دول الخليج تتناقص تدريجيا فانخفض عدد المقيمين منهم في البحرين مثلا من ١٢٦٠٠ سنة ١٩٦٥ الى ١٠٨٠٠ سنة ١٩٧١ ويقدر أنهم ٦٥٤ فقط سنة ١٩٧٧ ، وكذلك الحال في الكويت التي تناقص العمانيون بها بشدة ملحوظة كما تبين الارقام التالية في سنوات التعداد بها :

| السنة | العدد |
|-------|-------|
| ١٩٦٥  | ١٩٥٨٤ |
| ١٩٧٠  | ١٤٦٧٠ |
| ١٩٧٥  | ٧٣١٣  |

ومن هنا بدأت الهجرة العمانية وتحركات العمال مرحلة جديدة تميزت بالتححرر من القيود السابقة وترتب على ذلك ازدياد حجم هذه التحركات وسهولتها واتجاه معظم تياراتها العائدة الى عمان .

وعلى ذلك تعد سنة ١٩٧٠ حاسمة في التطور الاقتصادي والديموغرافي في عمان ، فقبل هذا التاريخ كانت تيارات الهجرة خارجة نحو الدول المجاورة ولكنها ما لبثت ان تقلصت بعد تلك السنة وفي السنوات التالية ، وشهدت عمان تيارات عكسية وافدة قوامها العمانيون انفسهم الذين سبق ان غادروا بلادهم من قبل ، وقد ساعدت الحكومة العمانية على تشجيع عودة المهاجرين من الخارج — خاصة أصحاب الخبرات والعمال المهرة — حتى يمكن الاستفادة منهم في مجالات التنمية المختلفة (١٤) .

ولا ريب ان الهجرة العمانية المرتدة ستسهم في الزيادة السكانية في البلاد ، ولكن اهميتها تفوق ذلك بكثير اذا ما نظر اليها على انها خبرات عائدة الى وطنها ، فقد اكتسب الكثير من هؤلاء العائدين مهارات مختلفة يمكن ان تفيد في وضع وتنفيذ خطط التنمية في عمان والتي تحتاج الى مختلف مستويات المهارة والعمل .

وفي محاولة للوقوف على بعض الظواهر الديموغرافية في عمان وخاصة ظاهرة الهجرة ، فقد أجريت دراسة عن طريق المسح بالعينة في الاعوام ١٩٧٤ - ١٩٧٦ تم فيها حصر ما يقرب من ١٦٥٠٠ نسمة في قطاع مركزه بلدة الخابورة على الساحل ويمتد عبر سهل الباطنة وحتى المناطق الجبلية في الداخل (١٥) ، وقد بلغ عدد الغائبين عن ديارهم وقت المعد ١٥٪ من حجم السكان الذين تم حصرهم (١٦) ، بل ان نسبة الغائبين الذكور بلغت نحو ٢٦٪ من جملة السكان الذكور بالمنطقة ، وكانت هناك بعض العوامل وراء هجرتهم لعل أهمها على الإطلاق العامل الاقتصادي الذي يتجلى في جذب الاجور العالية في مناطق الوصول سواء محليا - في منطقة العاصمة وفي حقول البترول - او خارجيا في الدول البترولية الخليجية خاصة دولة الامارات العربية المتحدة - وهي اقرب هذه الدول الى عمان ، كذلك فمن التقاليد القديمة في عمان الاتجاه الى اقامة مشروعات صغيرة يمتلكها المهاجرون ويعد ذلك من الدوافع الهامة الاقتصادية والاجتماعية معا وراء حركة الهجرة سواء المبكرة نحو شرق افريقيا او النمط الحديث منها الى منطقة الخليج .

وبالاضافة الى ذلك فان مظاهر التنمية الحديثة في عمان قد أصابت بغض نواحي الاقتصاد التقليدي بالاضرار خاصة النشاط الزراعي والرعوي ، فقد أدى تزايد الاستهلاك الى ارتفاع أسعار اللحوم وبالتالي ذبح أعداد كبيرة من الماشية وانخفاض الماعز وترقب ما من ذلك انخفاض أعدادها الى ما دون المستوى الاقتصادي القابل للنمو (١٧) . ونتيجة ذلك انعدم دخل كثير من الرعاة بعد ان استنفدوا قطعانهم ، كما ان العمال الزراعيين الذين يقومون بري بساتين النخيل مثلا وجدوا ان عملهم أصبح اقل جاذبية من الناحية المالية - ومن هنا تكونت دوافع للهجرة للعمل سواء في مناطق اخرى في عمان او في الخارج لتحقيق دخل مرتفع يحقق لهم عيشا معقولا .

وكما هو متوقع - فان حركة الهجرة العمانية تتصف بظاهرة الانتقاء الهجري - وان كانت هنا تبدو بشكل حاد سواء في التركيب النوعي او العمري ، فقد بلغت نسبة النوع لدى المهاجرين في هذا المسح ٥٩١ من الذكور مقابل كل مائة من الاناث رغم أن متوسط النسبة في مجتمع العينة وصلت الى ١٠٥ - وهي نسبة عادية للرعاية ، كذلك كان المتوسط العمري للمهاجرين ٢٤ر٥ سنة مع التركيز الحاد في الاعمار الوسطى كما يبين الجدول رقم ( ٣ ) .

جدول رقم (٣) التوزيع العمري والنسبي للمهاجرين الذكور في منطقة المسح بالعينة في عمان

| فئات السن | جملة عدد السكان الذكور | عدد المهاجرين الذكور | معدل الهجرة العمري % | % من المهاجرين |
|-----------|------------------------|----------------------|----------------------|----------------|
| ١- ٤      | ١٦٠٤                   | ٤٩                   | ٣١                   | ٢٢             |
| ٥- ٩      | ١٢٦٥                   | ٥٢                   | ٤٢                   | ٢٣             |
| ١٠- ١٤    | ١٠٤٩                   | ١٤٧                  | ١٤٣                  | ٦٥             |
| ١٥- ١٩    | ٧٢٥                    | ٤٣٦                  | ٦٤٧                  | ١٩٤            |
| ٢٠- ٢٤    | ٦٣٠                    | ٤٤٩                  | ٨٣٢                  | ٢٠٠            |
| ٢٥- ٢٩    | ٥٨٧                    | ٣٨٩                  | ٨٤٦                  | ١٧٣            |
| ٣٠- ٣٤    | ٥٥٧                    | ٢٨١                  | ٧٨٨                  | ١٢٥            |
| ٣٥- ٣٩    | ٥٥٧                    | ١٩١                  | ٥٥٢                  | ٨٥             |
| ٤٠- ٤٤    | ٤٣٩                    | ١٢٢                  | ٤٧٥                  | ٥٤             |
| ٤٥- ٤٩    | ٣٦٠                    | ٥٣                   | ٢٩٠                  | ٢٤             |
| ٥٠- ٥٤    | ٣٢٢                    | ٤٢                   | ٢٣٠                  | ١٩             |
| ٥٥- ٥٩    | ١٤٧                    | ١٦                   | ١٧٦                  | ٠٧             |
| ٦٠- ٦٤    | ١٥٨                    | ١٢                   | ١٣٢                  | ٠٥             |
| ٦٥ فأكثر  | ١٩٠                    | ٨                    | ٦٤                   | ٠٤             |
| الجملة    | ٨٥٩٠                   | ٢٢٤٧                 | ٢٦١                  | ١٠٠٠           |

المصدر :

بيركس ج.س ، سنكلير ك.ا : السكان والهجرة الدولية في الدول العربية المعطيات الاساسية - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا - بيروت - ١٩٨٠ - ص ٤٠٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ .

ومعنى ذلك ان نسبة المتغيين من تتراوح اعمارهم بين ١٥ - ٣٤ سنة تزيد على ثلاثة ارباع المهاجرين ، وهي أكثر سنوات النشاط الاقتصادي فعالية ، وينعكس ذلك على حرمان قطاعات الانتاج المحلي منها ، وعمان في ذلك لا تشذ كثيرا عن الدول المصدرة للأيدي العاملة .

وقد اثبتت الدراسة الآتفة الذكر أن أكثر من نصف عدد المهاجرين ( ٥٤ ٪ ) قد اتجهوا الى خارج عمان - وخاصة الى اماره ابو ظبي وهي من اقرب المناطق الى عمان فضلا عن انها احدى المناطق الأكثر ثراء في الخليج ، أما بقية المهاجرين فقد اتجهت الغالبية العظمى منهم الى العمل في حقول البترول في المنطقة الداخلية بعمان ( حقل فهود ) وكذلك الى منطقة مسقط - مطرح حيث فرص العمل متاحة بدرجة اكبر - ربما من أية منطقة أخرى في السلطنة .

ومقابل هذه التيارات الخارجة من عمان ، فقد لعب موقعها الجغرافي دورا هاما في جعلها مركزا تجاريا مبكرا جذب اليها أعدادا كبيرة من المهاجرين أسهموا في

تباين التركيب العرقي للسكان بدرجة مبرزت عمان منذ فترة طويلة ، فقد شهدت البلاد هجرة وافدة في فترات زمنية سابقة قوامها الرقيق الذي جلب من افريقيا ، والاقاليم الفارسية والبلوخستانية لكي تسهم في العمل الزراعي في منطقة الباطنة (١٨) .

وقد ظهرت مؤثرات الهجرة الوافدة على المجتمع العماني منذ وقت طويل ، ويتجلى ذلك في التركيب العرقي للسكان حيث توجد جماعات عديدة ليست عربية الاصل وان كانت تتكلم العربية ، واكبرها جماعة البلوش الذين يبدو تأثيرهم قويا في مسقط وعلى طول ساحل الباطنة ، وقد كان ساحل مكران البلوخستاني وميناء جوادر والذي كان تحت حكم سلاطنة عمان حتى سنة ١٩٥٩ — مصدرا رئيسيا للمهاجرين البلوش الذين وفدوا الى عمان (١٩) .

وبالاضافة الى العناصر السابقة — توجد الطوائف الهندية التي يمثل بعضها الجيل الثالث او الرابع الذي ولد في عمان ، وتحافظ هذه الطوائف على عاداتها وتقاليدها الاصلية ، ولا يبدلون اي جهد للاندماج في المجتمع العماني ، وفي مطرح توجد طائفة كبيرة من الخوجة Khoja ذات الاصل الباكستاني ، ولغتهم الاصلية هي السندي ، ورغم انهم يتشبهون بالعمانيين ويتحدثون العربية الا انهم لم يندمجوا في المجتمع العماني ، وافراد هذه الطائفة من التجار الناجحين والموسرين بل ربما كانت اغنى الطوائف غير العربية في البلاد .

وفي مسقط ومطرح وصلالة يوجد عدد كبير من السكان ذوي الاصل الافريقي ، وهؤلاء يمثلون أحفاد الرقيق الذين جلبوا من ساحل شرق افريقيا الى عمان اثناء تجارة الرقيق في العهود السابقة خاصة في القرن الماضي .

وبالاضافة الى ذلك فهناك عمانيو زنجبار — وهم عمانيون من دماء مختلطة تميل لغتهم الى ان تكون لغة سواحلية اكثر منها عربية ، وهؤلاء عادوا الى عمان من زنجبار — في أعقاب التفجرات السياسية التي شهدتها تلك الجزر في اوائل الستينات والتي تمخضت في النهاية عن اندماجها مع تنجانيقا في دولة واحدة هي تنزانيا ، وقد تمتع هؤلاء العمانيون بالتعليم مبكرا ، ومن هنا يتميزون عن أبناء عشيرتهم من العمانيين الاصليين بمستواهم المرتفع .

وتعد الهجرة الوافدة للعمل في عمان بعد اكتشاف النفط واستغلال عوائده في التنمية — احدث تيارات الهجرة التي تدفقت على البلاد ، وقد ساعد على ذلك ان اصبحت عمان سوقا هامة للعمل ومنطقة جذب للأيدي العاملة الاجنبية وتلك بدورها اصبحت سمة هامة من سمات القوى العاملة بالبلاد كما سيبدو عند دراسة التركيب الاقتصادي للسكان .

ويعد النقص الشديد في بيانات القوة العاملة عائقاً رئيسياً في الوصول الى تقدير دقيق للعاملين الاجانب ، الا ان هناك تقديرات حكومية تصل بعددهم الى رقم يتراوح من ٧٥٠٠٠ الى ٩٥٠٠٠ نسمة في منتصف السبعينات وبشكل ذلك نسبة تتراوح بين ٣٥٪ الى ٣٩٪ من حجم القوى العاملة في عمان (٢٠) . ويتركز الاجانب في الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالقطاع الخاص حيث قدر ان نسبتهم فيه ارتفعت من ٤٢٪ كمتوسط عام للفترة من ١٩٧٢ - ١٩٧٤ الى حوالي ٧٠٪ سنة ١٩٧٥ (٢١) .

ومن الملاحظ ان هناك شبه تخصص في القوى العاملة الاجنبية حسب جنسياتها ، فهناك ثلاث فئات رئيسية الاولى هي فئة المستشارين وكبار المديرين ومعظمهم اوروبيون . وهم يعملون في القطاع الحكومي او لدى كبار اصحاب المشروعات الخاصة وان كانوا بأعداد صغيرة . اما الفئة الثانية فمعظمها من موظفي الحكومة والمعلمين وغالباً ما يفدون من مصر والاردن وبعض البلاد العربية الاخرى . وهناك فئة ثالثة من العاملين الاجانب تتمثل في العمال بصفة عامة خاصة عمال البناء شبه المهرة وغير المهرة وكذلك بعض العمال لدى كبار اصحاب الاعمال وبخاصة السائقون ومعظمهم من اصل هندي او باكستاني (٢٢) .

ويمثل الاسيويون المقيمون بطريقة مشروعة اغلبية السكان الاجانب (٢٣) وبشكل الهنود اكثر من نصف هؤلاء الاجانب بينما يمثل الباكستانيون اكثر من الثلث (جدول رقم ٤) واغلبية هؤلاء ليست لهم مهارات محددة . انما هم عبارة عن عمال بناء وبعض العاملين في الوظائف اليدوية والمكتبية شبه الماهرة .

اما عدد الاجانب من جنسيات اخرى فيقل عن الاسيويين بكثير وبخاصة الاوروبيون الذين يعملون في وظائف مهنية وشبه مهنية وفنية ، والقبارصة واللبنانيون ويعملون في معظمهم في التجارة وفي القطاع الخاص والمصريون الذين يشغلون المراكز الادارية الى حد كبير وتبدو اهميتهم بشكل واضح في قطاع التعليم (٢٤) حيث يشكلون اكثر من ٥٨٪ من مجموع المعلمين في عمان ويحتل الاردنيون المركز الثاني اذ يصل عددهم الى خمس عدد المعلمين في السلطنة تقريباً (٢٥) .

وهكذا يبدو ان عمان واحدة من الدول القليلة التي تصدر العمالة وتستوردها في آن واحد . وقد ادت هذه الهجرة الوافدة الى ظهور تباين عرقي ملحوظ يبدو اكثر وضوحاً في المدن الساحلية والمراكز التجارية الرئيسية منها ، ويبدو ان التغير الاجتماعي الذي تشهده البلاد في الوقت الحاضر يهدف من بين ما يهدف الى تدعيم التجانس القومي على رقعة الدولة لكي يكون ذلك عنصر قوة بشرية وليس سبباً لضعف البناء الديموغرافي - السياسي .

ورغم اسهام العمال الاجانب في مشروعات التصنيع والبناء وخاصة تطوير البنية الاساسية والتي تعد أساسا للتنمية الحديثة ، الا أن الاعتماد على القوة العاملة الاجنبية يحمل في طياته كثيرا من المشكلات الكامنة ، وينبغي أن ينظر اليها على انها عمالة مؤقتة الى ان يتم احلال المواطنين تدريجيا محلها خاصة ان حجم السكان في عمان يمكن ان يسمح بذلك ولكن المشكلة الرئيسية ان الهوية بين دخل الفرد في عمان ومثيله في الدول النفطية الخليجية المجاورة واسعة مما يلقي بأعباء ضخمة على عاتق مخططي الموارد البشرية في سبيل جذب الايدي العاملة الوطنية للاسهام في تنمية البلاد .

جدول رقم (٤) عدد تصاريح الإقامة الصادرة في عمان ١٩٧٥ حسب الجنسية<sup>(١)</sup>

| الجنسية     | العدد | ٪    |
|-------------|-------|------|
| الهند       | ٢٨٤٤١ | ٥٠٫٨ |
| باكستان     | ٢٠٤٦٩ | ٣٦٫٦ |
| بريطانيا    | ١٩٤٨  | ٣٫٥  |
| مصر         | ١٥٦٦  | ٢٫٨  |
| قبرص        | ٦٥٥   | ١٫٢  |
| لبنان       | ٤٠٠   | ٠٫٧  |
| الأردن      | ٣٧٤   | ٠٫٧  |
| جنسيات أخرى | ٢١٣٠  | ٣٫٧  |
| المجملة     | ٥٥٩٨٣ | ١٠٠  |

المصدر :

سلطنة عمان : كتاب الاحصاء السنوي - ١٩٧٥ - جدول رقم ٢١ - ص ٢٨ - نقلا عن بيركس وسنكلير ، المرجع السابق ، ص ٤٢١ .

ويمكن الاستدلال على مستوى الهجرة الدولية واتجاهها من بيانات حركة الوافدين والمغادرين في مطار عمان الدولي ( مطار السيب ) ، فقد تضاعف عدد المسافرين ذهابا ووفودا اربع مرات خلال الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٧٨ ، وتزايد صافي حركة الوفود ( الفارق بين الوافدين والمغادرين ) من ٤٨٠٠ وافد سنوة ١٩٧٣ الى ١٣٥٠٠ وافد سنة ١٩٧٨ وتبين ذلك الارقام التالية ( بالالف ) : ( ٢٦ )

| السنة | الوافدون | المغادرون | صافي حركة الوفود |
|-------|----------|-----------|------------------|
| ١٩٧٣  | ٥٠٫٤     | ٤٥٫٦      | ٤٫٨              |
| ١٩٧٤  | ٨٧٫١     | ٧٣٫٨      | ١٣٫٣             |
| ١٩٧٥  | ١٤٥٫٧    | ١١٨٫٧     | ٢٧٫٠             |
| ١٩٧٦  | ١٧١٫٩    | ١٥١٫٨     | ٢٠٫١             |
| ١٩٧٧  | ١٩٣٫٣    | ١٨٠٫٥     | ١٢٫٨             |
| ١٩٧٨  | ١٩٢٫٢    | ١٧٨٫٧     | ١٣٫٥             |

وتبدو حادثة الهجرة الوافدة الى عمان من خلال توزيع عينة من السكان الاجانب حسب مدة الاقامة وذلك في الفترة ١٩٧٩/٧٧ حيث اتضح ان ٩٤٪ منهم قد اقام في عمان فترة تقل عن خمس سنوات ، كما اقام نحو ٤٠٪ من المهاجرين القادمين من دول شرق اوسطية مدة تقل عن سنة ، وقد اظهرت نتائج هذا المسح ان ثلاثة ارباع المهاجرين قد وفدوا من اقطار اسيوية خارج الشرق الاوسط واكثرهم من الهند والباكستان (٢٧) .

### توزيع السكان

رغم التناقض الكبير في تقدير حجم السكان الاجمالي لسلطنة عمان ، فقد بذلت بعض المحاولات لتقدير التوزيع الاقليمي للسكان على مناطق السلطنة المختلفة ، ولعل أبرزها ما ورد في دراسة تونسنند Townsend في منتصف السبعينات ، ورغم أن جملة السكان وفق هذا التوزيع قد بلغت أقل من نصف مليون نسمة — أي أقل من ثلث ما تتبناه الدولة لأغراض التخطيط ، إلا أن النظر إليه في ضوء التوزيع النسبي قد يعطي صورة عامة عن شكل التوزيع كما يبدو من جدول رقم (٥) والشكل رقم (٢) .

جدول رقم (٥) تقدير التوزيع الاقليمي لسكان عمان (منتصف السبعينات) \*

| الاقليم                         | عدد السكان | %    |
|---------------------------------|------------|------|
| سهل الباطنة                     | ١٠٢٥٠٠     | ٢٤٫١ |
| منطقة العاصمة (مسقط - مطرح)     | ٥٠٫٠٠٠     | ١١٫٨ |
| المناطق الجبلية :               |            |      |
| - السفوح الجبلية المواجهة للبحر | ٢٨٫٠٠٠     | ٦٫٦  |
| - المرتفعات والأودية الجبلية    | ٢٧٫٦٠٠     | ٦٫٥  |
| - السفوح الجبلية الداخلية       | ١٢٠٫٤٠٠    | ٢٨٫٣ |
| منطقة صور                       | ١١٫٥٠٠     | ٢٫٧  |
| ظفار                            | ٥٠٫٠٠٠     | ١١٫٨ |
| مسندم                           | ١٥٫٠٠٠     | ٣٫٥  |
| الصحراء                         | ٢٠٫٠٠٠     | ٤٫٧  |
| الجملة                          | ٢٤٥٫٠٠٠    | ١٠٠  |

المصدر :

\* Townsend, J., Oman, The Making of Modern State. Groom Helm; London, 1977, -p.18.

وبصرف النظر عما قد يشوب هذه التقديرات من نقص — أو ربما زيادة — فإن أهم الحقائق التي يمكن أن نستقيها من أرقام هذا الجدول أن سكان عمان يتركزون في أربعة اقاليم رئيسية أكبرها المناطق الجبلية التي يعيش بها أكثر قليلا

من خمسي (  $\frac{1}{5}$  ) عدد السكان ويليها سهل الباطنة الذي يتركز به ربع عدد السكان ثم منطقة العاصمة التي تحظى بنحو عشر عدد السكان ، وتأتي بعدها منطقة ظفار بنسبة مشابهة ، ومعنى ذلك ان المرتفعات الجبلية في منطقة مسقط بمقدماتها المواجهة للبحر أو بأوديتها الجبلية وبمقدماتها وسفوحها الداخلية هي منطقة التركيز السكاني الرئيسية في عمان كلها ، وإذا أضفنا إليها سكان العاصمة المزدوجة — ارتفع نصيب هذه الاقاليم الى أكثر من نصف سكان عمان بينما يتركز الربع في سهل الباطنة بما فيه من مراكز عمرانية عديدة مثل صحم وصحار وشناس وغيرها .

أما بقية البلاد فهي مناطق مبعثرة السكان ، ويزداد التبعثر في المناطق الغربية والجنوبية ، ويعد ذلك انعكاسا للظروف الصحراوية القاسية التي تميز هذه الاتجاهات كما هي الحال في صحراء الربع الخالي غربا وصحراء جدة الحراسيس جنوبا ، إلا أن منطقة ظفار — وهي منطقة جبلية ذات أمطار قليلة يزداد بها عدد السكان نسبيا إذا ما قورنت بالاقاليم الصحراوية المجاورة ، وتكون في واقع الامر منطقة تركيز سكاني ثانوي يفصله عن منطقة التركيز الرئيسية في الشمال صحراء جدة الحراسيس .

أما المنطقة الثانوية الأخرى التي يتركز بها السكان ولكن بنسبة قليلة — فتقع في أقصى شمال عمان ، وتتمثل في اقليم مسندم — أو روس الجبال — ولا يعيش به سوى ٣٥٪ من جملة سكان عمان يتبعثرون في قرى صغيرة أغلبها ساحلي .

ومن الجدير بالذكر أن صورة التوزيع السكاني في عمان السبعينات لا تختلف كثيرا عما كانت عليه في بداية هذا القرن ، فقد ذكر « لوريير » أن سكان عمان في سنة ١٩٠٨ كانوا نحو نصف مليون نسمة ربعهم تقريبا في سهل الباطنة ، وتحظى المرتفعات الجبلية في مسقط بالنسبة الكبرى سواء في مرتفعات الحجر الغربي أو الحجر الشرقي ، بينما يتبعثر السكان في بقية المناطق تبعثرا شديدا (٢٨) .

### سكان المناطق الريفية :

تقدر مساحة الأراضي الزراعية في عمان بنحو ٣٦٠٠٠ هكتار ، وهي بذلك تمثل نسبة ضئيلة للغاية تصل بالكاد الى ١٥٪ من جملة مساحة البلاد ، ويعيش بهذه الأراضي الزراعية نحو ٩٠٪ من جملة السكان ، ويتركزون في قرى مبعثرة تبدو كجزر منعزلة خاصة في الأودية الجبلية والمناطق الصحراوية . ويمثل سهل الباطنة القلب الزراعي للسلطنة حيث يحوي نحو ٤٠٪ من مساحة الأراضي الزراعية مقابل نحو ٤٪ في اقليم ظفار و ٢٪ في شبه جزيرة مسندم — والباقي يتبعثر في جيوب متناثرة في الأودية الجبلية ومقدمات الجبال العمانية (٢٩) .

وقد حددت موارد المياه توزيع مراكز العمران في عمان — مثلها في ذلك مثل بقية الاقاليم الصحراوية وشبه الصحراوية ، وقد وجهت التركيز السكاني — النسكي في سهل الباطنة والمناطق الجبلية ومنطقة ظفار ، وتبدو الحالات الريفية على هيئة قرى شبه محصنة قامت حول مورد للمياه ، وقد أدى الصراع على هذا المورد وطبيعة الأرض الوعرة الى جعل الحلة العمانية تبدو كوحدة مغلقة ذاتيا ، ومن ثم يبدو نمط العمران على هيئة عدد من المجتمعات الصغيرة المنعزلة ، وفي بيئة قاسية كهذه تعود السكان تحدي الظروف الطبيعية وغارات جيرانهم بل وغزوات المغيرين من الخارج (٣٠) .

ويتميز المجتمع العماني بأنه مجتمع قبلي مستقر — لكل قبيلة حالاتها الدائمة ويبلغ عدد هذه القبائل نحو ٢٠٠ قبيلة على أقل تقدير ، ويرجع بعضها في أصوله الى قبائل اكبر ، ويتفاوت حجم هذه القبائل العمانية تفاوتاً كبيراً يتراوح بين بضعة مئات من السكان الى رقم يصل الى نحو ٣٠٠٠٠ نسمة كما هي الحال في بعض قبائل المنطقة الشرقية ، وعلى العموم فان القبائل المستقرة يقدر أنها تشكل نحو أربعة اخماس سكان عمان (٣١) .

وبالإضافة الى ذلك — فهناك بعض القبائل البدوية المتنقلة الصغيرة العدد ، ولا تتعدى نسبتها ٥٪ من جملة عدد السكان ، ويمارسون حرفة الرعي البدوي المتنقل في مناطق صحراوية واسعة تصل الى نحو ٨٠٪ من مساحة السلطنة .

وتتميز القبائل العمانية — المستقرة والمتنقلة — بالتبعثر والتجزئة الى حد كبير — لدرجة يصبح معها رسم خريطة توضح حدود كل قبيلة أمراً غير واقعي ، ولكن كما سبق القول — فقد ارتبطت القبائل المستقرة بمراكز عمرانية محددة ، ولعل من أبرز أمثلتها نزوى وازكى ، وقبيلة الحرث في المنطقة الشرقية ومركزها عبري ، وقبيلة بني بو حسن في منطقة جعلان بجوار مسقط وبني بو علي وبعضهم في صور ، وآل بو سعيد في آدم ونزوه .. وهكذا .

ولكن بالرغم من ذلك فان هناك قبائل كبرى لا تتركز في محلة عمرانية محددة بل وتنتشر في انحاء السلطنة ولعل من أهم أمثلتها قبيلة بنو هناءة — وهي من أكبر القبائل العمانية (نحو ٢٠.٠٠٠ نسمة) وكذلك قبيلة الحبوس (٢٥.٠٠٠) وتقيم أساساً في المنطقة الشرقية ، والحراسيس (١٥.٠٠٠) في نخل ، والحجريون (١٥.٠٠٠) في المنطقة الشرقية ، وبنو عمر (١٣.٠٠٠) في الباطنة ، وآل وهيب في الشرقية (٣٠.٠٠٠) ثم قبيلة الدروع (١٦.٠٠٠) وعاصمتهم تنعم ، وهي بلدة صغيرة جنوب عبري ويشتهرون باستخراج الملح من ملاحات كبيرة تقع عند الطرف الشرقي للربع الخالي ويبيعونه في عبري ونزوى .

وتعد قبيلة الشحوح في روس الجبال ( مسندم ) في الشمال قبيلة بدائية لا يعرف عنها الا القليل ، ويعمل أفرادها في صيد الاسماك والرعي البدائي ، ولا يزيد عددهم على ١٥٠٠ نسمة ، ويتحدثون العربية والفارسية ، أما في أقصى الجنوب — في أقليم ظفار فأهم القبائل قبيلة القراء الرعوية — والتي تعيش في منطقة جبلية تحمل نفس الاسم — ولا يزيد عددهم على ٢٠٠٠ نسمة ، ويختلفون في مظهرهم عن بقية سكان عمان — بل وفي لغتهم أيضا ، وتشتهر منطقتهم باستخراج اللبان من اشجاره المزروعة وتصديره الى الخارج ، كما تنمو على اطراف السهول اشجار البخور والصمغ ، والمراكز العمرانية هنا — مثلها مثل بقية البلاد — صغيرة الحجم وتتميز بموقعها الساحلي وأهمها بلدة صلالة ومرباط وريسوت .

ومن المتوقع ان التغير الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده عمان منذ السبعينات وحتى الوقت الحاضر سينعكس بالضرورة على النظام القبلي التقليدي السائد ، وما سترتب عليه من قلة الولاء للقبيلة ومحاولة التحرر من تقاليدها ، وذلك كله نتيجة انتشار التعليم والتوسع في خدماته ومظاهر التنمية الأخرى ، ويضاف الى ذلك ان حركة الهجرة الداخلية والخارجية والتي تستوعب أعدادا كبيرة من ابناء القبائل الذين ينتقلون الى مجتمعات مختلفة ستؤدي الى تقليص النفوذ القبلي عليهم وبالتالي تدهور النظم القبلية الى حد ما ، ومع ذلك كله فما زالت العلاقات القبلية قوية في عمان وليس من السهل فهم البناء الاجتماعي في الدول دون أن ندرس بالتحليل — النظام القبلي السائد فيها ومدى تأثيره وتأثره بمظاهر التغير الذي يعترى السلطنة ، ويخرجها من النظم التقليدية السابقة .

### سكان المدن :

لعبت المدن دورا هاما في تاريخ عمان ، وقد نشأ أكبرها كمراكز تجارية تقع على طول الطرق البرية الرئيسية ، أو على الساحل العماني ، فقد قامت المدن الداخلية كمراكز رئيسية وسط القرى الصغيرة القريبة على طرق القوافل التي تمتد من المدن الساحلية على خليج عمان وعبر المرتفعات الجبلية في الداخل حتى تصل الى مراكز العمران على ساحل الخليج العربي .

وتعد عمان من أقل الدول العربية في نسبة سكان المدن والتي تقدر بحوالي ٥ ٪ فقط من اجمالي السكان ، ويبدو النمط الحضري هزيلا نتيجة الركود الاقتصادي الذي عاشته البلاد طويلا قبل السبعينات ، ورغم وجود مراكز عمرانية حضرية كثيرة العدد الا أن أحجامها ضئيلة ولم تتوافر بها المقومات الحضرية التي تجعلها مراكز جذب سكاني على المستوى المحلي .

ومن الواضح — من دراسة البيانات المتاحة عن أحجام المدن العمانية — انها ذات أحجام متواضعة الى حد كبير ، كما انها — باستثناء العاصمة منذ سنة ١٩٧٠ فقط — لم تشهد تغيراً يذكر في أحجامها على امتداد النصف الأول من القرن العشرين كما تبين أرقام الجدول رقم ( ٦ ) ، وقد يكون مرجع ذلك الثبات الحجمي هو تباين التقديرات ولكن الأرجح أن هذه المدن لم تكن مراكز جذب سكاني يضيف إليها بل ظلت تدور في حلقة الثبات الديموغرافي الذي تعوض المواليد فيه الوفيات ، وتتجه الزيادة السكانية الى الهجرة الخارجية .

جدول رقم (٦) تقديرات المدن العمانية \*

| المدينة  | تقدير لوريير<br>١٩٠٨ | تقدير الأمم المتحدة<br>١٩٦٣ | تقدير الأمم المتحدة<br>١٩٧٣ |
|----------|----------------------|-----------------------------|-----------------------------|
| مسقط     | ١٠,٠٠٠               | ٥,٠٠٠                       | ١٨,٠٠٠                      |
| مطرح     | ١٤,٠٠٠               | ١٤,٠٠٠                      | ١٥,٠٠٠                      |
| صحار     | ٧,٥٠٠                | ٨,٠٠٠                       | ١١,٠٠٠                      |
| صور      | ١٢,٠٠٠               | ٨,٠٠٠                       | ١١,٠٠٠                      |
| نزوى     | ٦,٠٠٠                | ٨,٠٠٠                       | ١٣,٠٠٠                      |
| شناص     | ٢,٠٠٠                | ٢,٠٠٠                       | "                           |
| عبرى     | ٥,٠٠٠                | ٥,٠٠٠                       | "                           |
| ازكى     | "                    | ٤,٠٠٠                       | "                           |
| جـ       | "                    | ٣,٠٠٠                       | "                           |
| الخابورة | ٨,٠٠٠                | "                           | ٨,٠٠٠                       |

المصدر :

١ — لوريير — دليل الخليج ، المرجع السابق .

ب — مصطفى الدباغ — جزيرة العرب — الجزء الثاني — بيروت — ١٩٦٢ — ص ١١٧ — ١٢٥ .

ج —

A.G. Mill, The Gulf States, ... Op. Cit.

U.N.: National Experience, P. 6:

د —

هـ — محمد متولي — حوض الخليج العربي — الجزء الاول — ١٩٧٥ — ص ٣٣٨ .

(\*) بيانات غير متوفرة .

وتتركز معظم المراكز العمرانية الحضرية في ساحل اقليم الباطنة ، واهمها من الشمال الى الجنوب شناص وصحار وصحم والخابورة ثم السيب ومطرح ومسقط ( شكل رقم ٣ ) وتقوم مدن الباطنة كموان بحرية ومراكز للتجارة خاصة تجارة التمور ، وتعتبر صحار المدينة الرئيسية وتقع على الساحل عند نهاية طريق القوافل ، الذي يتجه نحو الغرب ، وهي سوق تجارية للجلود وغيرها من الغلات

التي ترد من المرتفعات الغربية ، كما أنها تزود هذه المناطق الداخلية بما يرد إليها من الخارج من أرز واقمشة ومصنوعات مختلفة .

وتبدو صحار مدينة مكدسة ، يحيط بها سور وخنندق ، ويعيش كثير من سكانها الذين يصلون إلى حوالي ١١٠٠٠ نسمة تقريبا خارج السور ، في عشش من حصر النخيل ، وينتجون بعض المصنوعات المحلية خاصة الاقمشة الحريرية والقطنية (٣٢) .

والمدينة الرئيسية الأخرى في إقليم الباطنة هي مدينة الخابورة التي يربو سكانها على ٨٠٠٠ نسمة وتقع على بعد ستين كيلو مترا إلى الجنوب الشرقي من صحار ، وفي قسم من هذه المدينة تبنى المنازل من الحجارة والطين ، أما في بقية المدينة فالمنازل جميعها عبارة عن عشش من حصر النخيل (٣٣) .

وعند الطرف الجنوبي لساحل الباطنة تقوم مدينة السيب وتعد من المحلات العمرانية الصغيرة ( حوالي ٢٠٠٠ نسمة ) وتقع عند نهاية وادي سمايل ، ولها أهمية لدى سكان مسقط حيث يلجأون إليها للاصطياف في فصل الحرارة الشديدة .

وتعد مدينة مسقط أهم المدن العمانية على الساحل ، ورغم ضيق موضعها الذي لا يسمح بالتوسع بسهولة إلا أنها شهدت توسعا في رقعتها المبنية . وهي تعد نموذجا واضحا على مدى التغير الحضري الذي واكب التغير الاقتصادي منذ السبعينات ، فقد تعدت رقعة المدينة الموضع الأصلي الذي تحده المرتفعات غربا وزحف عمرانها نحو مقدمات هذه المرتفعات ، كما امتد على طول الساحل فيما بين مطرح — وهي المدينة التوأم لمسقط — وحتى السيب ، وقد شهدت مدينة مطرح هي الأخرى تغيرا كبيرا في المظهر العمراني لعل من أبرز ملامحه إقامة ميناء قابوس ، وأصبحت بذلك المدينة التجارية الرئيسية في السلطنة ، وقد ساعدت ظروف موضعها على تطوير مينائها الذي يقع على خليج يلي خليج مدينة مسقط مباشرة ، كذلك فإن الوصول إليها سهل ، وتتبادل الحركة التجارية مع موانئ الخليج العربي والمحيط الهندي .

وترجع الطفرة العمرانية التي شهدتها العاصمة مسقط وتوابعها مطرح إلى عهد قريب جدا — وهي في ذلك مثل ينكرر في الدول البترولية التي تكون عواصمها — في أغلب الأحيان — أول مدنها تطورا ونموا حتى يمكن القول بأن الارتباط القوي للغاية بين استغلال موارد البترول والتنمية الاقتصادية ينعكس أول ما ينعكس على مدن العواصم حيث ينمو سكانها بمعدل كبير جدا وفي فترة تطول أو تقصر حسبما تحدده ظروف كل دولة وخططها التي تعمل على تركيز الوظائف في العاصمة ومن ثم اتساع رقعتها اتساعا شرها على حساب المدن المحلية الأخرى .

وتبين الأرقام التالية تطور سكان منطقة العاصمة — وفق بعض التقديرات المتاحة :

| السنة   | مسقط      | مطرح      | الجملة |
|---------|-----------|-----------|--------|
| ١٩٥٦    | ٨٠٠٠٠     | ١٢٠٠٠     | ٢٠٠٠٠  |
| ١٩٦٣    | ٥٠٠٠٠     | ١٤٠٠٠     | ١٩٠٠٠  |
| ١٩٦٩/٦٦ | ٦٠٠٠٠     | ١٤٠٠٠     | ٢٠٠٠٠  |
| ١٩٧١/٧٠ | غير متوفر | غير متوفر | ٢٥٠٠٠  |
| ١٩٧٣    | ١٨٠٠٠٠    | ١٥٠٠٠     | ٣٣٠٠٠  |
| ١٩٧٦    | غير متوفر | غير متوفر | ٨٠٠٠٠  |

ورغم ما قد يشوب هذه التقديرات من تباين على امتداد العشرين عاما الموضحة ، فان هناك حقيقة رئيسية تتمثل في أن المدينتين لم يزد حجم السكان بهما زيادة تذكر حتى سنة ١٩٧١/٧٠ ثم ما لبثتا أن شهدتا نموا سكانيا كبيرا للغاية بعد أوائل السبعينات حتى ان حجمهما تضاعف نحو ثلاث مرات في مدى ست سنوات فقط ، والناظر الى النمط العمراني العماني الحديث يجد أن التغير الاقتصادي الذي شهدته البلاد أدى الى تحويل العاصمة الى مركز جذب سكاني رئيسي واتجهت اليها هجرة وافدة تمثلت في عودة عدد كبير من العمانيين الذين كانوا بالخارج ، كذلك تعرضت لهجرة دولية تمثلت في القوى العاملة التي وفدت الى عمان للاسهام في خطط التنمية بها ، وقد كان معظم هؤلاء الوافدين — كما سبق القول — من الهند والباكستان ، ويضاف الى ذلك كله ان العاصمة اصبحت مركز جذب للأيدي العاملة المحلية التي وفدت من المناطق الريفية بالداخل وكذلك من سهل الباطنة .

والواقع ان الهجرة العمانية العائدة تعد من المؤثرات الرئيسية في النمو الحضري للعاصمة مسقط وتوأمها مطرح ، ذلك لأن العائدين وفدوا من منطقتين رئيسيتين هما : اقطار البترول الخليجية ، ومن شرق إفريقيا خاصة من زنجبار ، وفضل معظم هؤلاء الإقامة في العاصمة التي تحظى بالخدمات الأكثر ، كما أن مستواهم الاقتصادي المرتفع نسبيا أسهم في زيادة الطلب على الاراضي لتعميرها وكذلك انشاء مشروعات خاصة متنوعة توفرت لها رؤوس الاموال الفردية .

وتعطي الحكومة العمانية اهتماما كبيرا لتطوير الخدمات الاساسية للبنية التحتية في منطقة العاصمة ، والتي تمتد في التخطيط العمراني لتشمل كلا من مسقط ومطرح وساحل الباطنة حتى السيب شمالا ، وقد استعانت في ذلك بخبرة اجنبية وبخاصة المخطط الفرنسي ايكوشار M. Echochard ، وقد قدر أن سكان منطقة مسقط الكبرى سيتراوح عددهم بين ١٢٠.٠٠٠ نسمة الى ١٤٠.٠٠٠ نسمة « في المستقبل القريب » .

ولكن يبدو أن الهيمنة الحضرية Urban Primasy السائدة في دول عربية أخرى ستكون هي السمة الغالبة في سلطنة عمان ، وذلك رغم أن سكان الحضر بها نسبتهم متدنية من ناحية ويتوزعون في عدد غير قليل من المدن التي لم تكن تختلف كثيرا في أحجامها عن حجم العاصمة من ناحية أخرى ، إلا أن الاهتمام الكبير بمنطقة العاصمة سيزيد الفارق بينها وبين بقية المدن العمانية سواء الساحلية أو الداخلية ، فقد أظهرت البيانات المرتبطة بالمباني والانشاءات السكنية في بداية فترة التحول ( ١٩٧٢/٧٠ ) أن هناك تركزا شديدا في منطقة مسقط الكبرى ، فقد ذكر الكتاب السنوي سنة ١٩٧٢ أن من بين ٣٠ مليون ريال مخصصة للتنمية في تلك السنة خصص ثلثاها للبنية الأساسية والإسكان ومعظمها في منطقة العاصمة . وتتمثل نفس الهيمنة في الخدمات الاجتماعية ، ففي التعليم مثلا في العام ١٩٧٣/٧٢ كان هناك ٢٠٤٠٩ تلميذ في كل السنوات التعليمية منهم ٧٥٨٤ تلميذا يتركزون في منطقة العاصمة . كذلك فقد انشئ بها ١٠٥٨ خط تليفوني من جملة ١٢٠٨ خط انشئت حتى نهاية ١٩٧٢ ، كما كان بها ٢٥٢ سريرا من ٤٩٠ سريرا في كل المستشفيات ( ٣٤ ) .

ومما سبق يبدو أن هناك نمطين رئيسيين لتوزيع السكان في عمان : أحدهما نمط التوزيع الساحلي والآخر هو التركيز السكاني والسكني في الأودية الجبلية ، وتلك سمة رئيسية مميزة لعمان ، ويبدو النمط الأول ممثلا في ساحل الباطنة وساحل منطقة صور التي تمتد من مدينة مسقط حتى رأس الحد ، وتبدو المراكز العمرانية الواقعة على الساحل على هيئة سلسلة متعاقبة من المدن والقرى التي تتفاوت في أحجامها وأهميتها ، وتشترك في معظمها في وقوعها عند نهايات الأودية المنصرفه من مرتفعات الحجر الغربي والحجر الشرقي نحو خليج عمان ويعمل سكانها بالزراعة والصيد والتجارة اعتمادا على توجيهها البحري .

أما سكان الأودية فيتوزعون في المرتفعات الجبلية سواء الحجر الغربي أو الشرقي أو منطقة الظاهرة وظفار ، ويشتهر الكثير من هذه الأودية بأهميته العمرانية والإنتاجية ، وتعتمد الزراعة فيها على مياه باطنية ، وتتركز في مصاطب أو مدرجات يمكن ريها في هذه الأودية ، ومن ثم قامت القرى العديدة وبعض المدن الهامة في الداخل مثل ضنك في وادي ضنك وعبرى في وادي العين ، وكذلك نزوى وازكى وآدم عند أعالي أودية العميري وحلفين .

ويعد وادي سمائل واحدا من أهم الوديان في توزيع السكان في عمان ، وهو يقطع منطقة الحجر الجبلية بانحناء واضحة من شرق الجبل الأخضر وجبل نخل ويسير في اتجاه الشرق ويصل إلى الساحل بمصببات عديدة بجوار مدينة السيب وبطول يصل إلى نحو ٨٠ كيلو مترا ، ويتركز السكان في هذا الوادي حيث يعملون بالزراعة اعتمادا على المياه الوفيرة به ، وتبدو المراكز العمرانية فيه على

هيئة سلسلة متعاقبة أهم مراكزها المقبرية والسرور والبديد والفنجة ( شكل رقم ٣ ) .

### بعض مظاهر التركيب السكاني

#### التركيب العمري — النوعي :

ليست هناك بيانات يعتمد عليها في تحليل التركيب العمري — النوعي لسكان عمان سوى بيانات العينة التي أجرتها جامعة دارام في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ ، وقد بلغت نسبة النوع فيها ١٠٥ ، وهي نسبة عادية نمطية في معظم المجتمعات ، وتعنى وجود زيادة طفيفة في أعداد الذكور عن الإناث ، وقد يبدو ذلك أمراً مثيراً للغرابة في مجتمع عانى من حروب قبلية وتعرض لهجرة خارجية ذات تأثير واضح على السكان خاصة في الأعمار الوسطى ، ومن المرجح أن ذلك قد يرجع إلى الحصر الناقص للنساء في مجتمع تقليدي كهذا ، ومع ذلك فقد أرجع البعض زيادة عدد الذكور إلى معدل الوفيات المرتفع بين الإناث (٣٥) .

وتوضح بيانات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا أن سكان سلطنة عمان — صغار السن — ( شكل رقم ٦ ) كما هو متوقع في دولة نامية ترتفع فيها معدلات الخصوبة — وقد قدر أن ٤٦ر٥ ٪ من جملة السكان هم دون الخامسة عشرة ، وهي نسبة متقاربة مع مثيلتها في معظم الدول العربية ، ويبين الجدول رقم ( ٧ ) نسبة السكان في الفئات العمرية العريضة حسب تقديرات اللجنة الاقتصادية سنة ١٩٧٥ (٣٦) .

جدول رقم (٧) توزيع الفئات العمرية العريضة حسب النوع في عمان ( ٢٠ )

| الفئة         | ذكور | إناث | الجملة |
|---------------|------|------|--------|
| أقل من ١٥ سنة | ٤٦٨  | ٤٦٣  | ٤٦٥    |
| من ١٥-٥٩      | ٤٩٣  | ٤٩٣  | ٤٩٣    |
| ٦٠ سنة فأكثر  | ٣٩   | ٤٤   | ٤٨     |

المصدر : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا — بيركس وسنكلير ص ٤ .

#### التركيب الاقتصادي :

قدر حجم القوى العاملة في عمان في سنة ١٩٧٢ بنحو خمس عدد السكان موزعين حسب الأنشطة الاقتصادية التالية : (٣٧)

| القطاع                       | تقدير عدد العاملين به | %    |
|------------------------------|-----------------------|------|
| الزراعة                      | ١٠٩,٠٠٠               | ٧٢,٧ |
| صيد الأسماك                  | ١٥,٠٠٠                | ١٠,٠ |
| القطاع الحكومي               | ١٠,٠٠٠                | ٦,٦  |
| البناء والتشييد              | ٦,٠٠٠                 | ٤,٤  |
| أعمال النفط والبنوك والخدمات | ٥,٠٠٠                 | ٣,٣  |
| حرف أخرى                     | ٥,٠٠٠                 | ٣,٣  |
| الجملة                       | ١٥٠,٠٠٠               | ١٠٠  |

ومن الواضح ان الزراعة هي الحرفة الرئيسية للغالبية العظمى من السكان حيث يعمل بها نحو ثلاثة أرباعهم ، ولكن المؤكد ان نصيبها من الناتج القومي قد تناقص بشدة بعد استغلال البترول ، فقد تضاعف نصيبها من ١٥,٨٪ سنة ١٩٧٠ الى ٢,٦٪ فقط سنة ١٩٧٦ وذلك مقابل نحو ٦٤,١٪ للبترول ، وتتميز الزراعة في الوقت الحاضر بأنها معاشية بحتة وان كانت هناك خطط طموحة لزيادة الانتاج الزراعي وتطوير الاساليب الزراعية في المستقبل .

وقد سبق القول بأن الاراضي الزراعية تتركز في سهول الباطنة وفي الاودية الجبلية الداخلية بينما تتبعثر بمساحات ضئيلة متناثرة في مسندم وظفار ، وتعتمد على الري بصفة رئيسية حيث يتم استخراج المياه من الآبار في سهل الباطنة ومن الانلاج في المناطق الداخلية ، وتختلف ظفار عن عمان الشمالية في هذا المجال حيث تعتمد الزراعة بها على الامطار الموسمية التي تسقط بكميات قليلة في الفترة من يونيه حتى سبتمبر ، الا أن أبرز عوائق التنمية في هذا الاقليم نقص الايدي العاملة وبعد المسافة عن اسواق الاستهلاك وليست مشكلة نقص المياه التي تعاني منها المناطق الشمالية الى حد كبير . أما العاملون بحرفة صيد الاسماك فتقدر نسبتهم بنحو عشر القوى العاملة ، ويتركزون في المدن الساحلية خاصة صور وصحار وشناص والخابورة ، وتتميز مياه خليج عمان بغناها بالثروة السمكية التي تعد مصدرا رئيسيا للبروتين الحيواني في غذاء العمانيين .

ويتوزع بقية العاملين في النشاط الاقتصادي في مجالات العمل الاخرى وان كانت بنسب صغيرة كلها ، ولكن المؤكد ان التحول الذي شهدته عمان منذ السبعينات قد اسهم في تزايد العاملين في الانشطة الاقتصادية تزايداً كبيراً كما يبين الجدول رقم (٨) .

جدول رقم (٨) تطور حجم القوى العاملة في عمان في الفترة من ١٩٧٢-١٩٧٥

| السنة | القطاع الحكومي |       | القطاع الخاص |       | الجملة |       | نسبة الأجانب % |
|-------|----------------|-------|--------------|-------|--------|-------|----------------|
|       | وطنيون         | أجانب | وطنيون       | أجانب | وطنيون | أجانب |                |
| ١٩٧٢  | ٤٧٦٥           | ٥٥٣   | ٢٥٥٠٠        | ١٤٠٠٠ | ٣٠٢٦٥  | ١٤٥٥٣ | ٣٢.٥           |
| ١٩٧٣  | ٧٤٠٣           | ١٦٧٠  | ٢٤٠٠٠        | ٢٣٠٠٠ | ٣١٤٠٣  | ٢٤٦٧٠ | ٤٤.٠           |
| ١٩٧٤  | ٩٠٣٥           | ٣٠٠٠  | ٢٥٠٠٠        | ٤٠٠٠٠ | ٣٤٠٣٥  | ٤٣٠٠٠ | ٥٥.٨           |
| ١٩٧٥  | ١٣٦١٦          | ٥٥٠٧  | ٢٨٠٠٠        | ٦٥٠٠٠ | ٤١٦١٦  | ٧٠٥٠٧ | ٦٢.٣           |

#### المصدر :

١ - سلطنة عمان : كتاب الاحصاء السنوي - ١٩٧٥ - جدول رقم ٣٤ - ص ٤٢ .  
 ب - سلطنة عمان : - مكتب الاحصاء الوطني - دراسة حول الاستخدام في القطاع الخاص  
 - ١٩٧٥ - جدول رقم ١٠ عن :

ج - بيركس وسنكلير - السكان والهجرة الدولية في الدول العربية - ص ٤٠٩ .  
 ويلاحظ ما يأتي :

- ١ - ان بيانات القطاع الحكومي لا تشمل الشرطة والقوات المسلحة .
- ٢ - ان بيانات القطاع الخاص لا تشمل الزراعة وصيد الاسماك .

ولكن من الملاحظ ان الزيادة في حجم العمالة الاجنبية تفوق تقديرات الجدول حوالي ثلاث مرات في مدى السنوات الاربعة المذكورة ، بينما لم يزد حجم العاملين الوطنيين سوى بنسبة النصف فقط ، وقد ترتب على ذلك كله ان نسبة الاجانب في النشاط الاقتصادي في عمان ( باستثناء الزراعة والصيد ) قد تزايد اسهامها من الثلث في اوائل فترة التحول الى حوالي الثلثين في منتصف السبعينات .

وفي تقدير أجرى لتوزيع العاملين بالقطاع الخاص سنة ١٩٧٥ حسب الانشطة الاقتصادية ( جدول رقم ٩ ) يبدو واضحا ان هناك ثلاثة قطاعات تستأثر باكبر نسبة من العاملين الاجانب وهي قطاعات البناء والتشييد والتجارة الداخلية والصناعات التحويلية ، وهذه القطاعات الثلاثة تحظى بنسبة تصل الى اكثر من ٨٥٪ من جملة العاملين في القطاع الخاص - بل ان قطاع البناء والتشييد بمفرده يستأثر بأربعة أخماس العاملين ، ويعد هذا القطاع انعكاسا لمظاهر التنمية العمرانية التي تشهدها عمان في الوقت الحاضر .

جدول رقم (٩) توزيع العاملين في القطاع الخاص حسب القطاع الاقتصادي والجنسية ١٩٧٥ .

| القطاع الاقتصادي   | عدد العاملين | %   | نسبة العاملين الأجانب % |
|--------------------|--------------|-----|-------------------------|
| البترول والتعدين   | ٤٦٧٩         | ٥١  | ٣٨٧٢                    |
| الصناعات التحويلية | ٢١٩٩         | ٢٤  | ٦٢٥                     |
| البناء والتشييد    | ٧٥٢٣٦        | ٨٠٩ | ٧٥٢                     |
| التجارة الداخلية   | ٢٧٦٤         | ٢٩  | ٦٦٦                     |
| الفنادق            | ٢٦١٤         | ٢٨  | ٤٥٧                     |
| النقل              | ٣٠٨٠         | ٣٣  | ٢٥٧                     |
| المؤسسات المالية   | ١١٢٢         | ١٢  | ٤٠٥                     |
| الخدمات            | ١٣٠٢         | ١٤  | ٧٣٢                     |
| المجموع            | ٩٢٩٩٦        | ١٠٠ | ٦٩٨                     |

المصدر : سلطنة عمان - الخطة الوطنية - ١٩٧٦ - عمان : بيركس وسنكلير - المرجع السابق - ص ٤٠٩ .

### البترول والتغير الديموغرافي في عمان :

بدأ اقتصاد عمان منذ اوائل السبعينات يعتمد اعتمادا يكاد يكون كلياً على البترول ، وقد بدأ انتاجها منه في سنة ١٩٦٧ وتزايد من نحو ٣ مليون طن في تلك السنة الى ١٤ مليون طن سنة ١٩٧٢ ثم الى ١٨٢ مليون سنة ١٩٧٦ ، وقد ارتفعت عائدات البترول التي حصلت عليها عمان من ١٩ مليون ريال عماني سنة ١٩٦٧ الى ٤٤٤ مليون سنة ١٩٧٠ ثم الى ٦٠٦ مليون سنة ١٩٧٣ ، ثم حدثت الطفرة بعد ذلك حيث وصلت العائدات الحكومية الى ٢٩١٥ مليون ريال سنة ١٩٧٤ ثم الى ٣٦٩٨ مليون سنة ١٩٧٥ (٣٨) ومن المعروف ان الزيادة الكبيرة التي طرأت على عوائد النفط ترجع الى ارتفاع اسعاره بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ - وكذلك حصول السلطنة على ٦٠٪ من اسهم شركة انتاج النفط الوحيدة في عمان ( شركة تنمية نفط عمان المحدودة ) ( ٣٩ ) .

وقد انعكس انتاج البترول وتزايد عوائده على خطط التنمية المحلية الاجتماعية والاقتصادية بشكل واضح ، وتجلى ذلك في توسيع قاعدة الخدمات العديدة ، الا ان التنمية تواجه العديد من المشكلات بسبب حالة التخلف الشديد الذي كانت تتصف به البلاد فيما قبل عهد التحول منذ السبعينات ، حتى ان كل المشروعات والخطط تبدأ تقريبا من نقطة الصفر .

ولا شك ان أبرز مظاهر التنمية الاجتماعية في عمان والتي بدأت مواكبة للتطور الكبير في عوائد البترول - تتجلى في التعليم والصحة بالدرجة الاولى ، وهما

مظهران رئيسيان يرتبطان بالتغير الديموغرافي في المجتمع .

### التعليم :

لم يكن بعمان كلها حتى سنة ١٩٧٠ سوى ثلاث مدارس ابتدائية لتعليم البنين فقط ، كما كان هناك نوع من التعليم الثانوي في مسقط ومطرح وصلالة ، وبالإضافة الى ذلك كانت هناك أيضا مدرسة البعثة الامريكية التي كانت تقدم تعليميا ابتدائيا محدودا ، ولم تضم كل هذه المدارس سوى ٨٠٠ تلميذ ، وهي نسبة لا تكاد تذكر في مجتمع كهذا .

وكانت الاغلبية العظمى من الاطفال العمانيين يتلقون تعليميا تقليديا للغاية يتمثل في نظام « الكتاب » حيث يتلقى الصبية دروسا في الدين ويحفظون القرآن الكريم ويلمون بالقراءة والكتابة المما اوليا ، وقد اتجهت الحكومة الى انشاء المدارس الابتدائية الحديثة لتكون اساسا لبناء قاعدة تعليمية افضل ولتحل محل هذه الكتاتيب الصغيرة .

وقد تزايد عدد المدارس بشكل كبير للغاية من ثلاث مدارس ابتدائية سنة ١٩٧٠ الى ٣٥٢ مدرسة سنة ١٩٧٩/٧٨ منها ٢٥٧ مدرسة ابتدائية و ٨٦ مدرسة اعدادية وتسع مدارس ثانوية ، ومن الظاهرات المشجعة تزايد تعليم الاناث بشكل ملحوظ حيث انشئت لهن ٧٢ مدرسة ، وذلك بالإضافة الى التعليم المختلط في المراحل الدنيا في ١٣٤ مدرسة ابتدائية و ١١ مدرسة اعدادية ، وترتب على ذلك تزايد كبير في اعداد التلاميذ كما الجدول رقم ( ١٠ ) .

وتبين ارقام الجدول المذكور التطور السريع بمعدل كبير للغاية في عدد المدارس والتلاميذ ، فقد تضاعف عدد الاخيرين بحوالي اثنتي عشرة مرة في ثمان سنوات فقط ، وتدل الارقام على تزايد الاهتمام بتعليم الفتيات بشكل واضح . ولا جدال في ان التغير الاجتماعي في المستقبل يعتمد في كثير من جوانبه على تزايد التعليم بصفة عامة وتعليم الاناث على وجه الخصوص في مجتمع نام كهذا المجتمع ، وبالإضافة الى ذلك فقد انشئت فصول لمحو الأمية للكبار حققت نجاحا كبيرا في عديد من المناطق .

ورغم هذه الجهود التي بذلت لتوسيع قاعدة الخدمات التعليمية — فقد قدرت نسبة الأمية في المجتمع العماني بنحو ٨٠٪ في سنة ١٩٧٤ ، كما قدر أن حوالي ربع عدد الاطفال فقط في سن التعليم هم المسجلون في التعليم الابتدائي ، وتهدف الحكومة العمانية الى تعميم هذا النوع من التعليم والتوسع في التعليم الثانوي حتى سنة ١٩٨٥ .

جدول رقم (١٠) تطور عدد المدارس وتلاميذها حسب النوع في الفترة من ١٩٧٠-١٩٧٩\*

| السنة   | عدد المدارس | عدد التلاميذ |       |        | نسبة الزيادة في التلاميذ (سنة الأساس=١٠٠) |
|---------|-------------|--------------|-------|--------|-------------------------------------------|
|         |             | ذكور         | إناث  | الجملة |                                           |
| ١٩٧١/٧٠ | ١٦          | ٥٨٠٥         | ١١٣٦  | ٦٩٤١   | ١٠٠                                       |
| ١٩٧٢/٧١ | ٤١          | ١٣٣٨٢        | ١٩٥٠  | ١٥٣٣٢  | ٢١٨                                       |
| ١٩٧٣/٧٢ | ٦٨          | ٢٠٤٠٩        | ٤٠٧٢  | ٢٤٤٨١  | ٣٥٠                                       |
| ١٩٧٤/٧٣ | ١١١         | ٢٧٦٩١        | ٧٨٧٤  | ٣٥٥٦٥  | ٥٠٨                                       |
| ١٩٧٥/٧٤ | ١٧٦         | ٣٦٨٥١        | ١٢٣٧٨ | ٤٩٢٢٩  | ٧٠٣                                       |
| ١٩٧٦/٧٥ | ٢٠٧         | ٤٠٧٠٨        | ١٥٠٤٤ | ٥٥٧٥٢  | ٧٩٦                                       |
| ١٩٧٧/٧٦ | ٢٦١         | ٤٦٥١٠        | ١٨٤٦٥ | ٦٤٩٧٥  | ٩٢٨                                       |
| ١٩٧٨/٧٧ | ٣١٠         | ٥٣٥١٠        | ٢٢٣٧٧ | ٧٥٨٨٧  | ١٠٨٠                                      |
| ١٩٧٩/٧٨ | ٣٥٢         | ٥٩٣١٩        | ٢٦٦١٨ | ٨٥٩٣٧  | ١٢٣٨                                      |

#### المصدر :

(١) ١ - سلطنة عمان - المديرية العامة للإحصاءات الوطنية - مجلس التنمية - يونيو -

١٩٧٨ - ص ٢ .

ب - سلطنة عمان - مجلس التنمية - الامانة الفنية ١٩٧٩ .

ج - اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا - المرجع السابق - ص ١٥ .

#### الوصية :

شملت التنمية البشرية في عمان تطورا كبيرا في الخدمات الصحية ، فلم تكن تتوافر بالبلاد خدمات صحية من اي نوع قبل سنة ١٩٧٠ وذلك باستثناء مستشفى البعثة الامريكية في مطرح والتي كان المرضى يأتون اليها من مسافات بعيدة تبلغ مئات الكيلو مترات طلبا للعلاج ، كما كان هناك مستشفى انشأته الحكومة البريطانية والسلطنة العمانية في مسقط لم يكن يحوي سوى ١٩ سريرا فقط وذلك بالإضافة الى بعض الخدمات الطبية الخاصة بالقوات المسلحة وشركات البترول .

وقد اعطيت للخدمات الصحية - مثل التعليمية - اولوية كبرى في برامج التنمية في عمان ، فقد بدأت الحكومة برنامجا طموحا بانشاء مستشفيات حديثة في مسقط ومطرح وصلالة وتنعم وصور بالإضافة الى امتداد بعض الخدمات الصحية لمدن صغيرة اخرى .

ويبدو من الجدول رقم ( ١١ ) مدى التزايد في عدد المستشفيات والمراكز الصحية وعدد الاسرة بها ، ففي ثمان سنوات فقط انشيء ثلاثة عشر مستشفى

وتضاعف عدد المراكز الصحية والمستوصفات ثلاث مرات والاطباء ست عشرة مرة والاسرة اكثر من مائة مرة . ولا شك أن هذه الخدمات الطبية ستسهم في تحسين الظروف الصحية للمجتمع العماني في ضوء الحقيقة الهامة والتي تتمثل في أن المستوى الصحي الحالي منخفض ، وتنتشر كثير من الامراض خاصة امراض العيون ( يعد مرض التراكوما اكثرها انتشارا ) والدوسنتاريا والملاريا والدرن ، ومن المتوقع ان تشهد السنوات القليلة القادمة انخفاضا حادا في معدلات الوفيات الخام ووفيات الاطفال الرضع على وجه الخصوص ، وما سيعكسه ذلك من تزايد طبيعى في المجتمع العماني .

جدول رقم (١١) تطور الخدمات الصحية في عمان في الفترة (١٩٧٧-١٩٧٠) \*

| السنة | عدد المستشفيات | المراكز الصحية والمستوصفات | عدد الأطباء | عدد الأسرة |
|-------|----------------|----------------------------|-------------|------------|
| ١٩٧٠  | —              | ١٩                         | ١٣          | ١٢         |
| ١٩٧١  | ٥              | ٢٣                         | ٤٦          | ٢١٦        |
| ١٩٧٢  | ١٠             | ٣٤                         | ٦٣          | ٥٢٦        |
| ١٩٧٣  | ١٢             | ٣٥                         | ٨٦          | ٦٦٤        |
| ١٩٧٤  | ١٣             | ٤٣                         | ١٥٨         | ٩٣٤        |
| ١٩٧٥  | ١٣             | ٥١                         | ١٥٣         | ١٠٠٠       |
| ١٩٧٦  | ١٣             | ٥٣                         | ١٦٩         | ١٢٥٢       |
| ١٩٧٧  | ١٣             | ٥٧                         | ٢١١         | ١٤٠٩       |
| ١٩٧٨  | ١٣             | ٥٩                         | ٥           | ١٤٠٩       |

المصدر :

- ١ - سلطنة عمان - المديرية العامة للإحصاءات الوطنية - مجلس التنمية - عمان - حقائق وارقام - يونيو - ١٩٧٨ - ص ٣ .
- ب - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا - سلطنة عمان - ١٩٨١ - ص ١٠ .
- ج - غير متوفر .

### خلاصة

وهكذا يبدو أن عمان نموذج فريد في التغير الديموغرافي المرتبط بالبتترول ، ورغم انها تشبه في ذلك بعض دول الخليج العربي الاخرى ، الا انها ذات شخصية جغرافية مميزة عن تلك الدول - فهي - باستثناء السعودية - اكبر دول الخليج مساحة - وربما سكانا - وتتعدد فيها البيئات بين سهول ساحلية تسود فيها الزراعة الى مناطق جبلية ينتشر العمران بها في أوديتها العديدة اعتماداً على مياه الأملاج ، ومناطق رعوية في مقدمات المرتفعات غربا وجنوبا ، وبالإضافة الى ذلك

كله خلق الموقع البحري حرفا عديدة للمراكز العمرانية الساحلية لعل من أهمها التجارة وصيد الاسماك .

على أن أبرز سمة ميزت عمان هو توجيهها البحري المبكر والذي يفوق بكثير أية دولة أخرى في منطقة الخليج ، وقد انعكس ذلك على امتداد نفوذها ليصل الى مسافات أبعد حتى السواحل الشرقية لأفريقيا غربا ، ومناطق من جنوب آسيا شرقا ، وكان لذلك أثر كبير في اختلاط العمانيين بغيرهم من الشعوب مبكرا ويبدو ذلك بوضوح في النسيج البشري للسلطنة خاصة في السهول الساحلية والمراكز العمرانية بها .

كذلك ، فان عمان أحدث الدول النفطية في منطقة الخليج . ورغم انها تعد منتجا متواضعا للبتترول — فقد بدأت في تبني خطط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بايقاع سريع انعكس على مظاهر عديدة بها كالتعليم والصحة وغيرها ، ورغم انها أسهمت مبكرا في امداد الدول المجاورة بالقوى العاملة الا انها تعد سوقا — وان كان محدودا — للأيدي العاملة الاجنبية الوافدة اليها ، ومن ثم فهي مثل فريد في المشرق العربي لدولة تصدر القوى العاملة وتستوردها في آن واحد .

وقد عاشت عمان ردحا طويلا من الزمن في اطار مرحلة النمو السكاني البدائي ، بل لا يستبعد أن تكون قد تعرضت لنقص طبيعي في سكانها في بعض الفترات في عهد ما قبل النفط ، وذلك بسبب تزايد معدلات الوفيات بها خاصة وفيات الاطفال الرضع ، كما كانت الهجرة الخارجة منها الى الدول الأخرى خاصة الدول البترولية في منطقة الخليج — سببا من اسباب تناقص السكان على الأرجح ، وعلى ذلك فيمكن القول بأن الثبات الديموغرافي في عمان ما قبل السبعينات كان ملازما للركود الاقتصادي والتخلف الاجتماعي في هذا المجتمع التقليدي .

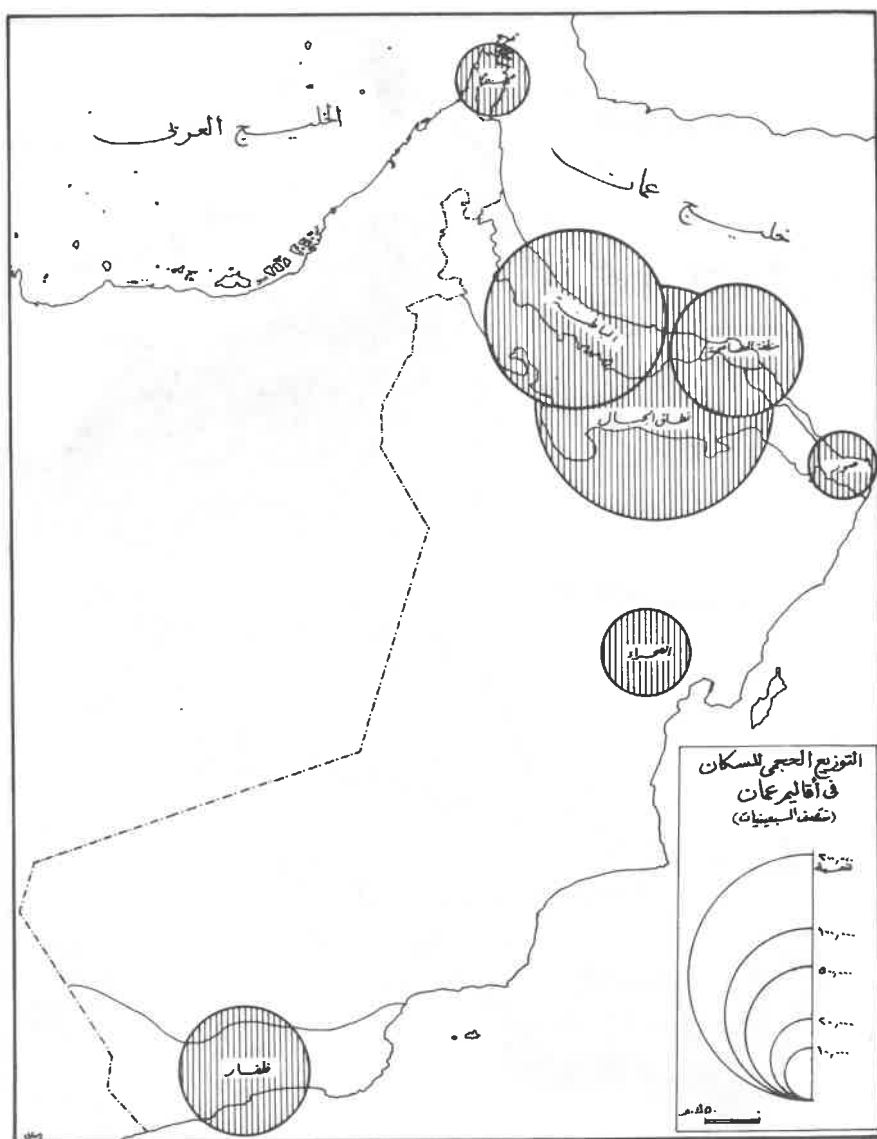
وقد دخلت عمان مرحلة ديموغرافية هامة منذ اوائل السبعينات ، حيث استغلت عوائد النفط في احداث تغيير جذري في البنية التحتية والخدمات التعليمية والاقتصادية العديدة ، وأدى ذلك الى تغيرات ملموسة في الموقف الديموغرافي كان أبرزها خلق تيارات هجرة وافدة سواء عودة العمانيين من الخارج او وفود أيد عاملة اجنبية للاسهام في خطط التنمية بالبلاد .

وقد أدى ذلك الى بعض مظاهر التغير في توزيع السكان على رقعة الدولة ، فقد تزايدت الهجرة الى منطقة العاصمة على وجه الخصوص ، وانعكس ذلك على تضخم سكانها واتساع رقعتها واتجاهها الحتمي نحو الهيمنة الحضرية على المستوى القومي ، ورغم ذلك فما زال سهل الباطنة والمرتفعات الجبلية الداخلية يحظيان بالنسبة الأكبر في توزيع السكان في عمان .

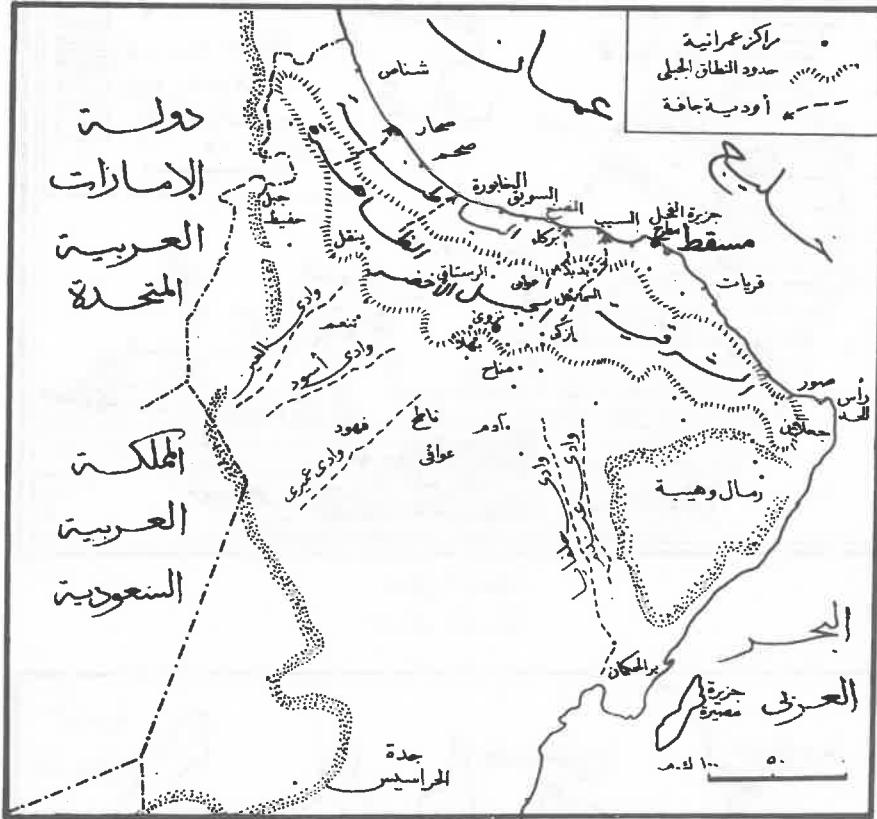
وقد توسعت السلطنة في الخدمات التعليمية والصحية حيث بدأت خطط التنمية من مستوى الصفر تقريبا في كل المجالات ، ولكن من السابق لاوانه الوقوف على نتائج هذا التغير السريع في مكونات التحول الديموغرافي في هذا المجتمع التقليدي ، ولكن المرجح ان مظاهر التحديث ستحقق نتائج هامة على المدى الطويل في تقليل معدلات الوفيات ومعدلات الامية وانعكاسها على تنمية الموارد البشرية ، وان كان من الصعب التكهّن بتأثير هذا التغير على مستويات الخصوبة السائدة والتي تستغرق وقتا طويلا حتى يمكن ان تنخفض عما هي عليه في الوقت الحاضر ، ومن هنا فمن المحتمل ان يتزايد معدل النمو الطبيعي للسكان زيادة كبيرة وكذلك استمرار الهجرة الوافدة وان كانت معدلات وفودها تتوقف على عوامل كثيرة لعل من أهمها مدى التشجيع أو التقييد — الذي تقوم به الدولة نحوها ، وعمان في ذلك لا تختلف عن دول البترول الخليجية الاخرى وان كان الاختلاف يكمن في ان احتمالات المستقبل لا تنبئ بزيادة القوى العاملة الاجنبية زيادة كبيرة تفوق حجم السكان الوطنيين بها ، بعكس الحال في دول أخرى كالامارات العربية وقطر والكويت على سبيل المثال ، وذلك كله رغم ان العمالة الاجنبية تسهم حاليا بنحو ثلثي العمالة في القطاع الخاص .

ومن الملاحظ ان امكانيات التنمية الاقتصادية عديدة في عمان وتتمثل في :  
التنمية الزراعية في السهول الساحلية وفي بعض المناطق الجبلية او في ظفار ،  
وفي تنمية موارد الاسماك والتصنيع والنقل ، وهذه الامكانيات في ضوء حجم السكان تعد امكانيات كبيرة ، ويمكن ان تسهم بدور هام في تزايد الدخل القومي ، الذي يعتمد في معظمه حاليا على عوائد البترول ، وهو مورد قابل للنفاذ ، بل ان من المقدر — في ضوء الاحتياطي المؤكد حاليا — انه سينفذ بانتهاء هذا القرن .

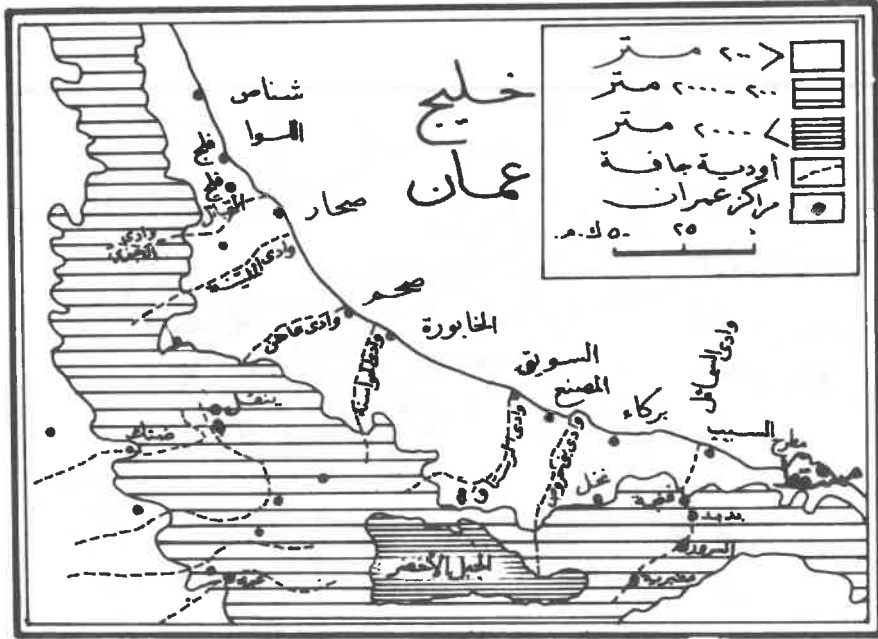




شكل رقم (٢)



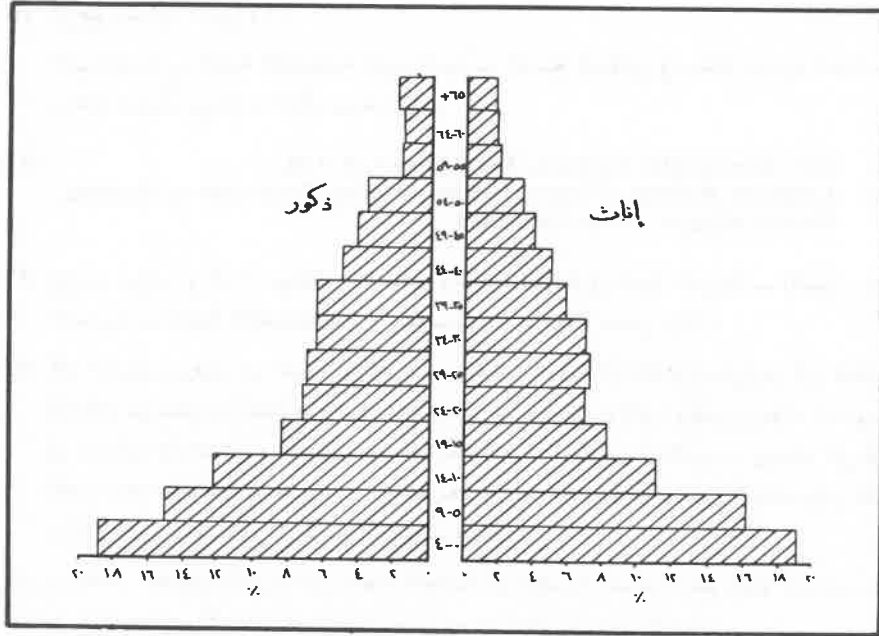
مراكز العمران الرئيسية في الاقاليم الجبلية في عمان  
شكل رقم (٣)



سهل الباطنة  
شكل رقم (٤)



موضع مدينة مسقط  
شكل رقم (٥)



الهرم العمري النوع لسكان سلطنة عمان « بيانات عينية »

شكل رقم (٦)

### الهوامش

- (١) أعلن عن إجراء تعداد سنة ١٩٨١ ولكن لا تتوفر عن ذلك معلومات في الوقت الحاضر .
- (٢) U.N. National Experience in the Formulation and Implementation of Population Policy, 1960-1976, Oman, New York, 1978.
- (٣) U.N. World Population Prospects as Assessed in 1973, Sales No. E 76, XIII-4—Tables 28, 30,31,32.
- (٤) Ibid., P. 19.
- (٥) Ibid., P. 16.
- (٦) هيئة الأمم المتحدة — شعبة السكان — اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا — التقديرات والاستقاطات المتعلقة بالمتغيرات السكانية والحيوية والنشاط الاقتصادي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا — بيروت — يونيو ١٩٧٨ — ص ٥٦ .
- (٧) L'Institut National d'Etudes Demographiques, Population et Sociétés, Numero 171, Août, 1983.

(٨) سلطنة عمان — دائرة الاحصاءات — نية — مجلس التنمية — تقرير عن مسح الوحدات العائلية والاطفال المولودين في مراكز الولادة بالسلطنة خلال الفترة من ٨/١٥ حتى ٨/٣١/١٩٧٤ ، ص ٣ .

(٩) المرجع السابق — ص ٢١ .

(١٠) الامم المتحدة — اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا — الوضع السكاني في منطقة غرب آسيا — سلطنة عمان — بيروت — ١٩٨١ — ص ١٤ .

a— U.N. Demographic Yearbook, 1981, Table 4, P. 179. (١١)

b— L'Institut National d'Etudes Demographiques, Population et Sociétés, Bulletin Mensuel, Juillet-Aôut, 1983.

(١٢) ج.س. بيركس و ك.أ. سنكلير : السكان والهجرة الدولية في الدول العربية — المعطيات الأساسية — اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا — بيروت — ١٩٨٠ — ص ٣٤٠ .

(١٣) كان الكثيرون يعزفون عن العودة لديارهم بسبب تكاليف العودة الباهظة واضطرابهم الى اقتطاع جزء كبير من مخزواتهم لدفع هذه التكاليف للعملاء الجشعين الذين كانوا ينظمون رحلات العودة بل ونشطت عمليات قطاع الطرق وقراصنة البحار لابتزاز المهاجرين العائدين — ويضاف الى كل ذلك ما ينفته العائد في مسقط رأسه على اقاربه وجيرانه ومساهمة في صناديق الاوقاف وغير ذلك ( راجع : بيركس وسنكلير : المرجع السابق — ص ٣٤١ ) .

(١٤) من مظاهر التشجيع الاخرى التي تتخذها الحكومة ان الجنسية العمانية تمنح تلقائيا للمنحدرين من أصل عماني ويكي ان يكون الوالد عمانيا بصرف النظر عن مكان الولادة .

(١٥) اجرت هذا البحث جامعة دارام الانجليزية — ونشرت نتائجه في كتاب سنكلير وبيركس — السابق الاشارة اليه .

(١٦) يقصد بالتففيين هنا الذين رحلوا منذ خمسة ايام على الاقل قبل عملية العد — ولم يكن ممن المتوقع حضورهم في ليلة العد .

(١٧) بيركس وسنكلير : المرجع السابق ، ص ٣٤٦ .

U. ., Op. Cit., P. 6. (١٨)

Middle East Economic Digest, London, Vol. 20, No. 26. (١٩)

(٢٠) بيركس وسنكلير : المرجع السابق ، جدول رقم ٢٣ — ص ٤٢٤ .

(٢١) المرجع السابق — ص ٣٣٢ .

(٢٢) المرجع السابق — ص ٣٣١ .

(٢٣) بلغت نسبة الاسويين الذين حصلوا على تصاريح اقامة ٩١.٨٪ من جملة التصاريح الممنوحة سنة ١٩٧٥ .

(٢٤) المرجع السابق ، ص ٣٣٦ .

(٢٥) المرجع السابق ، جدول رقم ٢٠ — ص ٤٤١ .

- (٢٦) أ - سلطنة عمان - مجلس التنمية - الامانة الفنية - ١٩٧٩ .
- ب - الامم المتحدة - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا - المرجع السابق .
- (٢٧) الامم المتحدة - المرجع السابق - ص ١٢ .
- (٢٨) لوريير : دليل الخليج - الجزء الرابع والخامس - ص ٢٥٢٢ .
- (٢٩) Townsend, J., Oman, Op. Cit., PP. 15-17.
- (٣٠) Middle East Economic Digest, London, 1976, Vol. 20, No. 26, P. 24.
- (٣١) Ibid., P. 52.
- (٣٢) محمد متولي ، المرجع السابق ، ص ٣٣٧ .
- (٣٣) المرجع السابق ، ص ٣٣٨ .
- (٣٤) U.N. National Experience, Op. Cit., P. 23.
- (٣٥) بيركس ، وسنكلير : المرجع السابق - ص ٣٢١ .
- (٣٦) المرجع السابق ، بتصريف من جدول رقم ( ٢ ) - ص ٤٠٤ .
- (٣٧) Europa Publications Limited, The Middle East and North Africa, 1977-78, 24th ed., PP. 583-584.
- (٣٨) الريال العماني = ٢٨ دولار امريكي تقريبا سنة ١٩٨١ .
- (٣٩) بيركس وسنكلير ، المرجع السابق ، ص ٣٢٧ .

## المراجع :

### أولا - باللفظة العربية :

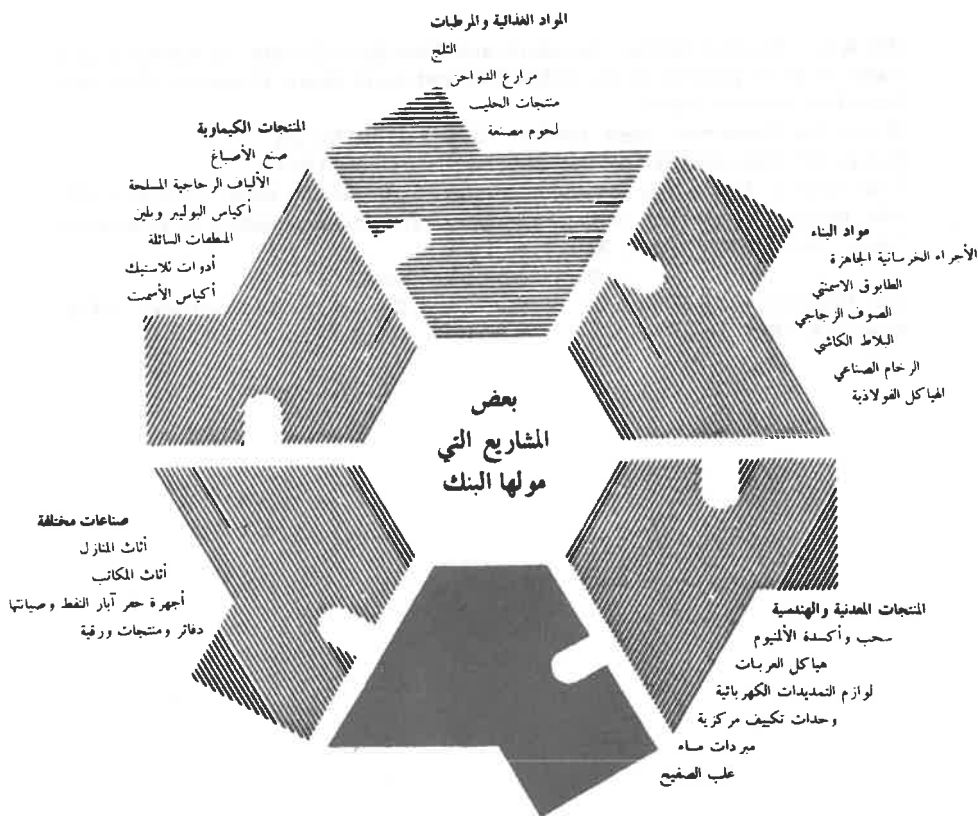
- ١ - بيركس ج.س. وسنكلير ك.أ. : السكان والهجرة الدولية في الدول العربية - المعطيات الأساسية - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا - مكتب العمل الدولي - مترجم - بيروت - ١٩٨٠ .
- ٢ - جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ، دراسة لتاريخه المعاصر - ١٩٤٥ - ١٩٧١ - القاهرة - معهد البحوث والدراسات العربية - ١٩٧٤ .
- ٣ - سلطنة عمان : المديرية العامة للإحصاءات الوطنية - مجلس التنمية - تقرير عن المسح السنوي للعمالة في القطاع الخاص - ديسمبر - ١٩٧٦ .
- ٤ - « : المديرية العامة للإحصاءات الوطنية - مجلس التنمية - عمان - حقائق وأرقام - يونيو - ١٩٧٨ .
- ٥ - « : نشرة ربع سنوية عن أهم المؤشرات الاقتصادية - ديسمبر - ١٩٧٧ .

- ٦ - « : دائرة الاحصاءات الوطنية - مجلس التنمية - تقرير عن مسح الوحدات المائلية والاطفال المولودين في مراكز الولادة بالسلطنة فسي الفترة من ٨/١٥ - ١٩٧٤/١٢/٣١ .
- ٧ - ناطبة مبارك الكواري : العلاقات الاقتصادية بين دول الساحل الغربي للخليج العربي - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الاداب - جامعة القاهرة - القاهرة - ١٩٨١ .
- ٨ - فحي محمد أبو عيانة : « سكان البحرين : دراسة ديموغرافية » في : دولة البحرين : دراسة في تحديات البيئة والاستجابة البشرية - القاهرة - معهد البحوث والدراسات العربية - ١٩٧٥ .
- ٩ - « : « : سكان دولة الامارات العربية المتحدة » في : دولة الامارات العربية المتحدة - دراسة مسحية شاملة - القاهرة - معهد البحوث والدراسات العربية - ١٩٧٨ .
- ١٠ - لوريج ج. : دليل الخليج - القسم الجغرافي - اجزاء - ترجمة المكتب الثقافي لحكم قطر - دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - ١٩٦٩ .
- ١١ - محمد متولي : حوض الخليج العربي - القاهرة - ١٩٧٠ ، ١٩٧٤ - جزآن .
- ١٢ - مصطفى مراد الدباغ : جزيرة العرب : موطن العرب ومهد الاسلام - بيروت دار الطليعة - ١٩٦٣ - جزآن .
- ١٣ - معهد البحوث والدراسات العربية : التحضر في الوطن العربي - الجزء الاول - القاهرة - ١٩٧٨ .
- ١٤ - « : دولسة البحرين : دراسة في تحديات البيئة والاستجابة البشرية - القاهرة - ١٩٧٥ .
- ١٥ - « : « : دولة الامارات العربية المتحدة : دراسة مسحية شاملة - القاهرة - ١٩٧٨ .
- ١٦ - هيئة الامم المتحدة : شعبة السكان - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا - التتديرات والاستقاطات المتعلقة بالتغيرات السكانية والحوية والنشاط الاقتصادي لاعضاء اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا - بيروت - ١٩٧٨ .
- ١٧ - « : « : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا - الوضع السكاني في منطقة غربي آسيا - سلطنة عمان - بيروت - ١٩٨١ .

#### ثانيا - المراجع باللغة الانجليزية

- Abou-Aianah, F. et al. "Geographic Variations of Fertility Rates in Arab Countries". Cairo Demographic Centre, Research Monograph Series, No. 2, Cairo, 1971.
- Europa Publications Limited; The Middle East and North Africa, 1977-78, 24th edition.
- Fisher, W.B. The Middle East, A Physical, Social and Regional Geography, 6th ed., London, Methuen, 1971.

- Mill, A.G., "The Gulf States: Petroleum and Population Growth, in" Clarke. J. and Fisher, W.B., Population of the Middle East and North Africa, University of London Press Ltd., London, 1972.
- Middle East Economic Digest, London, 1976, Vol. 20, No. 26.
- Phillips, W., Unknown Oman, Beirut, Librarie du Liban, 1971.
- Townsend, J., Oman, The Making of Modern State, Groom Helm, London, 1977.
- U.N. National Experience in the Formulation and Implementation of Population Policy, 1960-1976 - Oman, New York, 1978.
- ..... , Demographic Yearbook, 1977.
- U.S. Department of Commerce, Bureau of the Census, World Population, 1979, New York, 1980.



# بنك الكويت الصناعي

## يساعدك على تطوير مشروعك الصناعي

تشمل خدمات البنك اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع ، والدراسات التسويقية ، والمواصفات القطاعية ، والتعريف بالشركاء المحليين المناسبين هذا بالإضافة الى تسهيلات التمويل الصناعي .

إذا كانت لديك أفكار لمشاريع صناعية في الكويت أو في دول الخليج المجاورة ، فانتنا ندعوك للاتصال ببنك الكويت الصناعي ، حيث تقدم لك ما هو أكثر من الدعم المالي .



بنك الكويت الصناعي

ص ب ٣١١٦ الشماخ  
تلفون: ٦٥٣٠٠٠  
تلكستر ٢١٦١ و ٢٥٨٢ دقيها، سطفاي